



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة

من الدورة السادسة الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في
٢٨/رجب/١٤١٦ هجرية الموافق ٢٠/١٢/١٩٩٥ ميلادية .
(العدد ٦) (الجلد ٣٣)

- جدول الأعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
 - أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب بدر الرباطي المحترم .
 - ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمد الحنيطي المحترم .
 - ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكرفحي المحترم .
 - د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب طلال عبيدات المحترم .

هكذا من الملحق

٣ - الردود على الاسئلة :-

- ١ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٦٦) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٣٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .
- ٢ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٦٧) تاريخ ١٩٩٥/١٠/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٢٤١) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .
- ٣ - كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (١٣٠٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٤٥) المقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان .
- ٤ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٧٢٤١٢) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠٩) المقدم من سعادة النائب السيد عيد العزيز جبر .

٤ - الكتب الواردة :

- ١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٠٨٩٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٩ والمتضمن مشروع قانون تنظيم العمل المهني لسنة ١٩٩٥ . (يحال على اللجنة)

- ٥ - اقتراح بقانون رقم (٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٦ ، مقدم من عشر نواب ، بخصوص تعديل قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ لينص صراحة على تمثيل الجامعات الاهلية .

٦ - الاقتراحات برغبة :

- ١ - اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن تعميم توزيع خطوط الحافلات الصغيرة والكبيرة لتصبح مجالا مفتوحا للاستثمار .
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن شق طريق ما بين بلدية الرصيفة وجسر عين غزال مارا من بساتين الرصيفة .
- ٣ - اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة

النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن تزويد مستشفى الامير فيصل في الرصيفة بجهاز التصوير الطبي المحوري وجهاز قسطرة القلب .

- ٤ - اقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، بشأن كهجرة حي السعادة / وادي السير وكذلك ايجاد الطريق لهذا الحي .
- ٥ - اقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن تخفيض بدل المثل الى نصف المقرر لأراضي الخزينة التابعة لبلديتي الزرقاء والرصيفة .

- ٧ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ والمتضمن الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب . (القرار موزع في الجلسة الخامسة)

- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . عينت يوم الاحد ١٩٩٥/١٢/٢٤ الساعة الرابعة والنصف مساءً

هذا من الأعمال

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (السادسة) من الدورة (العاشرة الثالثة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (حكيم خير)

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : السيد ابراهيم شحده .
وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : السيد محمد الحنيطي ، الدكتور احمد الكولحي ، السيد طلال عبيدات ، السيد بدر الرياطي .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : السيد عبد المنعم ابر زبط ، مساحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، السيد توجان فيصل ، الدكتور محمد عريضة ، معالي الدكتور عوض خليفات .

وحضر من الحكومة

- ١- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
- ٢- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
- ٣- معالي السيد عبد الكريم الكباري : وزير الخارجية .
- ٤- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .
- ٥- معالي المهندس سمير قعوار :

- وزير النقل .
- ٦- معالي السيد جمال الخريشا :
- وزير الدولة .
- ٧- معالي المهندس علي ابو الراغب :
- وزير الصناعة والتجارة .
- ٨- معالي الدكتور صالح ارشدات :
- وزير المياه والري .
- ٩- معالي الدكتور عارف البطاينة :
- وزير الصحة .
- ١٠- معالي الدكتور عبد السلام الصباهي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١١- معالي السيد سلامة حماد :
- وزير الداخلية .
- ١٢- معالي الدكتور ريماء خلف الهندي : وزير التخطيط .
- ١٣- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
- ١٤- معالي السيد عادل القضاة :
- وزير التمرين .
- ١٥- معالي المهندس منصور ابن طريف : وزير الزراعة .
- ١٦- معالي الدكتور راتب السعود :
- وزير التعليم العالي .
- ١٧- معالي السيد هشام العل : وزير العدل .
- ١٨- معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
- ١٩- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .
- ٢٠- معالي السيد نادر الظهيرات :
- وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٢١- معالي المهندس سمير

- الحياشنة : وزير الثقافة .
- ٢٢- معالي الدكتور محمد ابو عليم :
- وزير الدولة .
- ٢٣- معالي السيد طه الهياهي : وزير الدولة .
- ٢٤- معالي الدكتور محي الدين توك :
- وزير التنمية الادارية .
- ٢٥- معالي السيدة سلوى المصري :
- وزير التنمية الاجتماعية .

* وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسين ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان النجاوي .



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
النياب قاتوني اعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .
السيد الامين العام :
بسم الله الرحمن الرحيم
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
معالي رئيس المجلس :

يعني ؟ يعني .

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذره مقدم من سعادة النائب بدر الرياطي المحترم

ب - طلب معذره مقدم من سعادة النائب محمد الحنيطي المحترم .

ج - طلب معذره مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكولحي المحترم .

د - طلب معذره مقدم من سعادة النائب طلال عبيدات المحترم .

معالي رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على معذره السادة النواب ؟

الجميع موافقون .

معالي رئيس المجلس :

السادة الزملاء فيما يستجد من اعمال لدى عدد من الزملاء والعدد قد يأخذ وقت كثير لكنني وبما يسمح لي الوقت ساسمح لبعض الزملاء الذي لا يستطيع ان اسمح لهم ، ارجو ان يعفوني الى جلسة اخرى .
الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس .

١ - بداية ارجو ان اتقل من خلالكم استغراب واستياء ابناء محافظة الكرك بسبب التأخير في افتتاح مستشفى الكرك الحكومي الجديد والذي تم بتسريع من الحكومة الايطالية مشكوراً ، ورغم الانتهاء من العمل الانشائي وتجهيزه وتعيين كوادره منذ اشهر ونظراً للحاجة الماسة اليه حيث ان المستشفى القائم حالياً بني في اوائل الخمسينات ولم يعد يفي

باحتياجات المحافظة المتزايدة وإن الخدمات المقدمة من خلاله بعيدة عن الحد الأدنى المقبول عالمياً نظراً لضيقه وسعته المحدودة جداً فكثيراً ما نجد الولادات بين الأروقة وعلى وسائل أرضيه وهذا حقاً ، بدون مبالغه وعلمنا ايها السادة الزملاء أن السبب في التأخير هو خلاف مادي بين الشركة الإيطالية والمحلية المنفذة ... ترى ما ذنب المواطن وأن الوزارة تقف موقف اللامبالاة .

ولذا نأمل من الحكومة الرشيدة وشخص سيادة رئيس الوزراء المحسوب التدخل شخصياً لحسم الموقف وانهاء المعاناة .

٢- علمنا من مصادر وزارة الصحة أن هناك ثلاثة أجهزة للتصوير الطبقي مقدمه من الحكومة اليابانية وإن أحدها كان مخصصاً لمستشفى الكرك الجديد ليغطي منطقة الجنوب حيث يعاني جميع أبناء الجنوب من نقص هذه الامكانيات الهامة والضرورية ، ولكن تم تحويل حصة الكرك الى مستشفى آخر . ولذا نطالب بتزويد مستشفى الكرك بوحدة اشعه متكاملة مستطوره بما فيها التصوير الطبقي .

٣- وعلمنا ايضاً أن الحكومة الإيطالية خصصت بعثات اداريه وقتنيه للأطباء الذين سيعملون في هذا المستشفى ولكن النية تتجه لتسيب اطباء من خارج منطقة الكرك والجنوب أرجو أن لا تفسر هذه المداخله وأن يساء فهمها .

ولكننا نطالب بأن ينسب لمثل هذه البعثات من الأطباء المقيمين في المنطقه وليس بالضيوف المولودين بها ويغير ذلك يحصل المحليون يوماً بعد يوم عودتهم تبدأ الواسطات بتلقمهم وتحرم المنطقه من خدماتهم وشكراً

سيدى الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير الصحة .

معالي وزير الصحة :

شكراً معالي الرئيس ، الواقع مستشفى

الكرك هو جاهز للتسليم وهناك خلاف بين

الشركستين وهذا لا يعنيننا ابداً ، ونحن

تعاملنا مع الحكومة الإيطالية وحضر فريق

من الحكومة الإيطالية لتسليمنا المستشفى

وبعثنا فريق ووجدنا انه فريق اداري وليس

فني وكانوا سيسلموا فريقنا اعداده فقط

ونحن لم نقبل ذلك في الشهر الماضي ،

طلبنا منهم فريق فني حتى نتأكد ان كل

الاجهزة وشغاله وكل الاجهزة مطابقه

للمواصفات وليس فقط استلام عهده ،

ووجدوا بأن يبعثوا فريق خلال اسابيع قليله .

واما التصوير الطبقي فبناء المستشفى لم

يشمل بنايه خاصه او قسم خاص للتصوير

الطبقي ، سعادة الزميل يعرف انه مواصفات

بناء دائره للتصوير الطبقي لها مواصفات

عالميه ونحن طلبنا من الايطاليين بناها

ولم يوافقوا على ذلك فطرحنا عطاء مع

المواصفات لبناءها على حساب الحكومة

وهناك جهاز سيشرى الى الكرك لم يلقى ولم

يحينول الى جهات اخرى اما بخصوص

البعثات الى اليابان ، اليابان قدموا منح

ومساعدته طبيه الى كل المملكه والى كل

مستشفيات المملكه وعرضوا تدريب بعض

الفنيين ، لذلك الفنيين سيذهبوا من جميع

انحاء المملكه ليس من الكرك ولا من اربد

ولا من معان ، اينما وجدت الاجهزة وربما

اربع او خمس بعثات لمدة شهر او شهرين

ستشمل جميع مناطق المملكه وشكراً

معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس : حضرات النواب

المحترمين ، لست بحاجة الى التذكير ان

الدستور قد نص على التعددية ، وقد ترجم

ذلك بقانون الأحزاب الذي اقره ممثل الأمة

في المجلس الحادي عشر ، وقامت احزاب

على ارض الواقع بترخيص من وزارة الداخليه

لتمارس عملها وفق الدستور والقانون .

ونستطيع جميعاً أن نتغزل بالتعددية

والديمقراطية وكذلك تفعل الحكومة في

اعلامها الرسمي ، الا ان ارض الواقع وحقيقة

ما يجري تخالف ذلك . فالحكومة من حيث

الممارسة تريد من الاحزاب ان تكون هياكل

بلا مضمون ، ومكاتب بلا تفاعل مع الناس .

ولو كانت الحكومة تنظر الى الاحزاب نظرة

احترام وتقدير ومؤسسات فانها لن تعاملها

بالمعاملة الحالية . ان النشاطات الحزبية

محاصرة وغير مرغوب فيها وغاية ماتتكرم به

الحكومة انها توافق على نشاطات الاحزاب

في مقارها ومكاتبها الحزبية وذلك لان مقار

هذه الاحزاب يعلمها الجميع اذ هي مساحات

صفيرة واغلبها شقق سكنية لا تصلح

للاجتماعات مع جماهير الناس الا اذا كان

هدف الحكومة عزل الاحزاب عن الناس أو

الادعاء بأنها احزاب بدون شعبية في لقاء مع

سيادة رئيس الوزراء استنكر اشد الاستنكار

منع محافظ من المحافظين لنشاط حزبي في

صالة افراح مغلقة وفي حديث مع معالي وزير

الداخلية تجاوب مشكوراً مع شكوانا

بخصوص محافظ الزرقاء وامره بالسماح

لنشاطنا في صالة افراح من عقد اللقاء ولم

تحصل اية مشكله بالأمس كنا نحن نواب

جبهة العمل الاسلامي على موعد مع الناس

في محافظة المفرق وأصر محافظها على

منع النشاط في صالة افراح ، واضطر الناس

للتزاحم في مكتب الجبهة الضيق الذي لا

يتسع للجماهير المحتشدة ، لا ادري على اي

شيء اعتمد هذا المحافظ في موقفه ؟ اهو

الدستور أم الميثاق أم قانون الاحزاب ؟ وهل

تصرف من ذاته وبقراره الشخصي ؟ لا اعتقد

ان الأمر من سيادة رئيس الوزراء او معالي

وزير الداخلية لانهما قد بينا لنا ان الاجتماع

في صالة أمر عادي وحق طبيعي . انني

اعتقد ان جهات ضيقة النفس ومحدودة

الافق هي التي كانت وراء قرار المحافظ انا

في هذا البلد نجد وفوداً من شتى أقطار

العالم تزور بلدنا باسم السيبرك العالمي

وتقيم بضعة اسابيع لتعرض علينا حركات

بهلوانية وقفز للقرود ومع ذلك يمنع محافظ

مثلي الشعب من الالتقاء بالناس في حوار

في قضايا الوطن والمواطن .

ان هذه العقول الضيقة تريد من الاحزاب

لافتات دون نشاط فلا مسيرة ولا مهرجان ولا

لقاء بالجماهير ، ولو اراد مختار حارة ان

يقوم مهرجان تأييد للحكومة لقيلت العقول

الضيقة . لقد طالبنا بمسيرات ومهرجانات

وكسان الرد ان ذلك يخل بالأمن وربما دخل

مفرضون وقاموا بما يخل بالأمن ، اما اذا

ارادت الحكومة تلك المسيرة فان الامن

يكون متوفراً ولا مجال لمفرض بحال ، وقد

شهدنا مسيرات حكومية ومهرجانات رعاها

المحافظون دون منع ولا قيود .

هكذا من المثل

انتي استغرب مما جرى ويجري واريد ان اسمع من الحكومة موقفاً معلناً تكتيكية وسائل الاعلام المحلية والأجنبية واريد ان اسمع المحافظون ويحولونه الى تطبيق :

السؤال : هل قيام اي حزب بنشاط سياسي في صالة المراح أو صالة فندق أمر مسموح به مادام هذا النشاط لحزب مرخص وفق القانون والدستور ؟

انتي ادعو الحكومة لتوسيع دائرة الديمقراطية وذلك بايقاف من يتجاوز من المحافظين او من ورائهم عند حده وعليهم ان يفهموا ان الاحزاب المرخصة مؤسسات وطنية وابناؤها وطنيون غير مستوردين وتعمل هذه الاحزاب وفق القانون وتهدف مصلحة البلاد . واذا كان هناك رأي غير هذا اي انها احزاب لا تعمل لخدمة الوطن وتخالف القانون فاني ادعو الى الغاء وجودها ، وعندها سنشعر بالمساواة مع بقية المواطنين لاننا عندها لن يتم اتهامنا ولن يحسب معنا ولن نُقل من وظائفنا ، ولن يتعامل معنا التلفزيون الاردني بصورة انعقائية ، وستكون الخدمات التي نطالب بها للمواطنين متاحة امامنا .

اما استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه فانه يؤدي بنا الى السخرية من الديمقراطية التي تكون ثمارها للحكومة وحدها فتأخذ ولا تعطي وعندها سيكون لوضعنا اسم آخر غير الديمقراطية .

انني اطالب محافظ المفرق بالاعتذار لسبعة عشر نائباً واثني شخصياً قد منعت اكثر من مرة من الالتقاء بأهلي في المفرق مرة بدعوة من مجمع النقابات (نقابة المهنيين) ومرة كانت بالامس مع زملائي في الجبهة ومرة يوم غد الخميس حيث انني

قد علمت ان محافظ المفرق خاطب المجلس البلدي الذي قرر ان يستضيفني بمناسبة الاسراء والمعراج في قاعة البلدية وطلب منهم الغاء ذلك اللقاء ، ارجو ان اسمع من الحكومة تعليقاً مفيداً حتى لا تضطر للجوء الى اساليب اخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي وزير الداخلية

معالي وزير الداخلية :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة النائب بسام على ما تفضل به من حرص على الديمقراطية واد ان اؤكد للمجلس الكريم باننا لا نلجأ حرصاً على الديمقراطية من احد ، وقد سبق لنا ان نسقنا جميعاً من اجل لقاءات واجتماعات تمت بموجب احكام القانون ، وقد اكدت اكثر من مرة بأن صالات الاقراص وصلات الفنادق مسموح للقاءات بها على ان يبلغ المحافظ حسب نص قانون الاجتماعات وليس هناك اي مانع من ذلك ، واما فيما يتعلق بالدور العامه التي منع قانون الاحزاب للقاءات بها فأننا نلتزم باحكام القانون والتي تلزمون به جميعاً ونحن نرحب بأي فكر يهدف الى مصلحة الوطن ولا نزاود على احد بالانتماء لهذا الوطن ولا بالحفاظ على مصلحته .

اما الاجراء الذي تم يوم امس فليس لدي علم عن هذا الاجراء وسأتابع ما حدث ونتخذ الاجراء المناسب وفق احكام القانون وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي الاستاذ عبيد الرؤوف الروابده

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير

التربية والتعليم :

شكراً سيدي الرئيس ، كل الاحترام والتقدير للزميل المحترم على ما تحدث به وكم كنت اود ان لا يستعمل بعض التعابير ، ان صمتنا قيل لماذا لم ترد الحكومة ؟ وان تحدثنا قيل وسعوا صدركم ، خشيتي ان طولة الروح تطلع الروح ، المهسد ان هناك اجراءات اخرى ستتخذ نرجو ان يدلنا الزميل المحترم ماهي الاجراءات الاخرى التي يريد ان يتخذها في مواجهة ما يعتقده خطأ ، ونحن لا نعتقد ان العمل الديمقراطي النيابي يشتغل في ظل التهديد .

ثانياً : كم كنت اتمنى ان لا تطلق التهم جزافاً على العقول الضيقة ، هذه تعابير لا نحب ان تصدر منا لحد ولا نحب ان نلقاها من احد ، فعقولنا واسعة ومنفتحه نحن بشر نصيب ونخطأ ، ولكننا لا نلقي التهم جزافاً ولا نقارن الاحزاب بالسيرك .

املنا ان يبقى حوارنا تجذير الديمقراطية حوار بطريق ذات اتجاهين ، يتحمل بعضنا بعضاً نتعاون فيما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما تختلف فيه ، اما ان يبقى هذا الوطن يعيش في ظل التهديد باجراءات اخرى ان لا تضطر للجوء الى اساليب اخرى اتمنى ان نبقى نعمل بالاسلوب الديمقراطي وان لا نتجاوز الى اي اسلوب اخر حكومه كنا او احزاباً او مواطنين ، فنحن في بلد نجلد الديمقراطية ، انا كنت اكتب كل كلمه قيلت ولم نتجاوز عن كلمه قيلت وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، دكتور بسام تفضل

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس ، شكراً لمعالي وزير الداخلية ولمعالي وزير التربية والتعليم نائب رئيس الوزراء .

من حيث الواقع هناك عقول ضيقة لاني اعتقد اننا لو التحقنا بصاله كما تقر الحكومة ان ذلك امر مسموح به فأن ذلك يجعل الحوار بيننا وبين الناس حول الموضوع وليس حول المنع ، بالامس صار الحديث مع الناس حول المنع وخسرت الحكومة وكسبنا فيما نعتقد ، وبالتالي الذي يتخذ قرار مثل هذا ويخالف سيادة رئيس الوزراء ويخالف معالي وزير الداخلية انا اعتقد انه يجب ان يسأل ، اما معالي الاخ ابو عصام فالورقه مكتوبه عندي وانا ما احسبت ان اقرأها مراعاة للشعور ، ماذا عنيت بالاساليب الاخرى ، انا كنت قد كتبت مضطر وليس لي انني قلت اجراءات اخرى واقول نحن حزب مرخص ونعمل وفق القانون وكما قال معالي وزير الداخلية ليس هناك احد افضل من احد في الرطيه ، انا ماعتبه وهذا حق قانوني ممكن ان يطرح كسؤال ويمكن ان يطرح كما ستجواب ويمكن ان يطرح في المحكمه وكنت اتمنى على معالي نائب رئيس الوزراء ان يفهمها على المحمل وليس على انني ساستورد ميليشيات من خارج الوطن وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي ابو عصام

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

ايضاً ارجو ان لا يفهم اخي الزميل انني توقعت ان يستورد ميليشيا ذلك لم يرد في ظني ، ماورد في ظني واعتقد انني اقرأ

هكذا من المرحلي

العربية جيداً وإن الحديث عن الديمقراطية إما أن نسمع أو أن نلجأ لأساليب أخرى لا تفهم إلا أنها بخروج عن ذلك إما وقد خسرت ذلك بالدخول إلى أساليب برلمانية أخرى فإنا اتقدم لك بواغى الشكر والتقدير وشكراً بسيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لكم جميعاً ، بقي لدي بعض الزملاء فيما يستجد من أعمال أرجو شديد الرجاء أن يكون بايجاز لتتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الزملاء في التحدث ، والا لم يكن هناك متمتع من الوقت لاعطاء الجميع ، الدكتور احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

راجعني الكثيرون من عمال المقالع في محافظة عجلون يشكون شرطاً صعباً وضعته سلطة المصادر الطبيعية من أجل ترخيص مقالعهم ، وهذا الشرط هو احضار كفالة بنكية بقيمة (١٠) آلاف دينار ويعني ذلك أن علي كل منهم رصد مبلغ (١٠) آلاف دينار في البنك من أجل احضار مثل هذه الكفالة البنكية ، وهذا الأمر يقع خارج دائرة امكاناتهم المادية ، الأمر الذي وضعهم بين الحاح الحاجة وبين ملاحقة موظفي سلطة المصادر الطبيعية وبعض رجال الشرطة لتنفيذ قرارات موظفي سلطة المصادر الطبيعية ، لذلك اتمنى على الحكومة الرشيدة اعادة النظر في مثل هذا الشرط الصعب وتخفيض قيمة هذه الكفالة البنكية من (١٠) آلاف دينار إلى (٣) آلاف دينار مثلاً ، ليستمكنوا من احضار مثل هذه الكفالة ، وخصوصاً أن هذا الشرط وضع أصلاً

لإعادة الأرض بعد استخراج الحجارة إلى وضع مناسب يمكن استغلاله في الزراعة ، وبما أن هؤلاء العمال يعملون سماع ويصر موظفي سلطة المصادر الطبيعية تستطيع السلطة ملاحقتهم واجبارهم أول بأول على إعادة الأرض إلى وضعها الطبيعي ، ومن لم يتقيد بالشروط من تلقاء نفسه تستطيع السلطة أن تسحب الترخيص منه وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الزميل جميل الحشوش

السيد جميل الحشوش :

شكراً معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين حصل أحد الطلاب في الفرع الزراعي الأول في المملكة وتم قبوله في الجرائد الرسمية في الجامعة الأردنية من قبل وزير التعليم العالي إلا أن الطالب عندما راجع رئيس الجامعة تعذر عن ذلك إلا أن حضر لي ورقة قبول من وزير التعليم العالي وعندما ذهب إلى وزير التعليم العالي يقول له احضر لي ورقة موافقة من رئيس الجامعة على أنك مقبول في الجامعة ، وأصبح الطالب حائراً بين هذا وهذا ، هذا مع العلم قمت أنا شخصياً بالاتصال مع معالي وزير التعليم العالي وأوعدني لكن لحد الآن لم يتم قبول الطالب في الجامعة ، السؤال موجه إلى معالي وزير التعليم ما مصير هذا الطالب الذي يعاني من عدم اكمال دراسته في الجامعة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي وزير التعليم العالي

معالي وزير التعليم العالي :

شكراً معالي الرئيس ، الواقع الذي

تحدث عنه الزميل المحترم وصلت إلى مكتبي بعد انتهاء عملية التسجيل في الجامعة الأردنية ، ولكن هذا الطالب أن شاء الله ستحل مشكلته مع بدء الفصل الثاني بإذن تعالى وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، خلال اليومين الماضيين قامت زوارق اريتيرية اسرائيلية الصنع بمهاجمة جزيرة حنيش الكبرى في اليمن الشقيق واحتلالها موقعة عدداً من الاصابات بين قتلى وجرحى في الحاميه اليمنية المراقبة في الجزيرة .

أن هذا العدوان الذي تشير كل الدلائل إلى أنه تم بالتنسيق والتعاون مع دولة الصهاينة في فلسطين المحتلة يمثل عدواناً جديداً على الأمة العربية .

لقد نجحت دولة الاغتصاب الصهيوني في اختراق اريتيريه حين زودتها بالأسلحة والمعدات والمدربين لتجعل منها خنجرًا يطعن المشروع النهضوي العربي الاسلامي في السودان تارة ويطعن القطر اليمني الشقيق تارة أخرى .

وتشير التقارير أن هنالك اتفاقاً بين اريتيريا والكيان الصهيوني يقضي باقامة مستعمرة صهيونية في البحر الأحمر وهذا يشكل خطورة على أمن اليمن وأراضيه ومياهه الإقليمية والملاحة الدولية ويسهم تطويق الوطن العربي ، ومن هنا فإني اطالب المجلس الكريم باصدار بيان يدين العدوان الاريتيري والتدخل الصهيوني ويطالب

بالانسحاب الفوري من الجزيرة اليمنية ويؤكد الدعم للشعب اليمني الشقيق في مواجهة المؤامرة الصهيونية الفادحة .

كما اطالب الحكومة بموقف رسمي مؤيد لليمن الشقيق ومدبر للعدوان الاريتيري الصهيوني الفادر وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ حمزه وأما تفتية الزملاء اقدر بما تحدثت به لكن قد يكون فيه نقص في المعلومات أما منا وما يستدعيها فقط للتأني للتأكد من ماذا يدور ليكون وضوح امام المجلس حول الموضوع الذي يتحدث عنه وحول أي بيان يمكن أن يصدر عن هذا المجلس ، وإذا سمحتم لي المبدأ مقبول .

السيد حمزه منصور :

معالي الرئيس تسلمت الجامعة العربية وبعض الدول العربية ولا يجوز للأردن المبادرة أن يكون متأخراً .

معالي رئيس المجلس :

لا يأسدي الأردن ما كان متأخراً أبداً وهذا المجلس كما تعلمون ما كان في أي وقت من الاوقات متأخراً عن أي حدث عالمي فما بالك إذا كان هذا الحدث عربياً ، فقط أرجوكم اعطاء الفرصة لغاية استدلاء ما يجري حول هذه القضية ، الدكتور بسام

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس ، أنا اقترح أن يتخذ المجلس قراره باصدار بيان ويشكل لجنة واللجنة هي تستقطب المعلومات وأظن أن هذا ليس محل خلاف .

معالي رئيس المجلس :

ما اعتقد أن امامكم الحدث ليتم

كلنا من أهل

تشكيل لجنة .
الدكتور بسام العموش :
او تكلف به الرئاسة الجليله او يطلب من مكتب الرئاسة .

معالي رئيس المجلس :
القضية اذا اقر المجلس اصدار بيان ارجو اعطاء الفرصة من اجل الموقف .
هل يرى المجلس ذلك في موضوع البيان ؟
واضح .

اخر المتحدثين الدكتور مصطفى شنيكات
الدكتور مصطفى شنيكات :

شكراً معالي الرئيس .. المجلس المحترم
اسمحوا لي ان اعرض على مجلسكم الكريم قضية مجموعة من العاملين في الجهاز العام . وهم موظفوا وزارة الترمين / على حساب نظام الاتجار بالغ عددهم حوالي (٥٠٠) موظف - وتتراوح خدماتهم في الوزارة ما بين (خمسة) سنوات (وثمانية عشر) عاماً ، علماً بانهم جامعين ومؤهلين ومتخصصين يشغلون وظائف فنية وقيادية في المشاريع المختلفة منذ سنوات - وهؤلاء يعانون من الاحباط والظلم لعدم مساواتهم مع زملائهم المصنفين لحرمانهم من امتياز التقاعد

سيدي الرئيس : اولاً بداية كان تعيين لقسم من هؤلاء الموظفين بمقرود موزانة في اواخر السبعينات ولغاية ١٩٨٣/١/١ ، حيث تم تحويلهم الى نظام الحساب التجاري في الوزارة علماً ان نظام حساب الموظفين هو صادر بموجب ارادة ملكية سامية نظام رقم (٦٥) استناداً للمادة ١١٤ من الدستور .

ثانياً - عند صدور نظام الخدمة المدنية رقم (١) لعام ١٩٨٨ والذي اقر بموجبه

تصنيف الموظفين في فترة لا تزيد عن ١٩٩١/١٢/٣١ . وبموجبه تقدموا بكتب رسمية من اجل الحاقهم وتصنيفهم واخضاعهم لنظام التقاعد المدني - الا انه لم يتحقق ذلك .

ثالثاً - وبناء على عدم الاستجابة لمطالبهم تقدموا من خلال وزارتهم الى مجلس الوزراء الاكرم لتصويب اوضاعهم حيث تم تشكيل لجنة بناء على توصية من مجلس الوزراء بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٢٠١/٦/١٢/٥١ عام ١٩٩٤ حيث اوصت اللجنة بكتابتها ضرورة احداث درجات لهؤلاء الموظفين تمهيداً لتصنيفهم ضمن جدول التشكيلات للوظائف الحكومية وبالرغم من كل المطالبات المستمرة الا انهم فروجوا بقرار من مجلس الوزراء يطلب فيه تحويل الموظفين عن حساب الاتجار الى عقود حساب الاتجار - دون النظر الى الخبرات والتضحيات الطويلة لمعظم موظفي هذه الفئة ومعاملتهم كانهم موظفين مبتدئين . ان هذا القرار اعتبره مجحف بحقهم ومناف مع العدالة الاجتماعية ، لذا فاني اطالب الحكومة الموقرة بانصافهم اما - بتحويلهم لنظام الخدمة المدنية او - اقرار سلم وظائف خاص على شاكله سلم الوظائف في المؤسسات المستقلة ان انصاف هذه الفئة يشكل ضرره وطنيه وتحقيق لمبدأ العدالة الاجتماعية .

وانني اهيب بمجلسكم الكريم - العمل على انصافهم والعمل على تحقيق العدالة والامن الوظيفي لهذه الفئة .

سيدي الرئيس انني احمل كتب كثيره من وزارة الترمين تخاطب فيها مجلس الوزراء

كل هذه القضايا حقيقة كفيفة باخذ قضية هؤلاء العاملين بنظر الاعتبار والعمل على انصافهم وتحقيق العدالة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير الترمين

معالي وزير الترمين :

شكراً معالي الرئيس ، شكراً لسعادة

النائب المحترم لأثارة موضوع العاملين في

وزارة الترمين على حساب الاتجار ، في

البداية كما اشار سعادة النائب ان هناك عدة

مخاطبات بين وزارة الترمين وكافة الجهات

الرسمية المسؤولة مثله في وزارة المالية

وديون الخدمة المدنية ومجلس الوزراء حول

هذا الموضوع .

هناك اهم الملاحظات اود ان ابدئها وهي

ما يلي : -

يعمل في وزارة الترمين (٣) مجموعات

من الموظفين .

المجموعة الاولى : تعمل بموجب الخدمة

المدنية .

المجموعة الثانية : تعمل على حساب

الاتجار

المجموعة الثالثة : تعمل بالمياومة .

حساب التجار موجود منذ انشاء وزارة

الترمين وهؤلاء كانوا العاملين على حساب

الاتجار وكانوا يتقاضون رواتب اعلى من

العاملين على نظام الخدمة المدنية

الخاضعين لنظام التقاعد ، ان حساب

الاتجار عند انشاء كان يستهدف الى

استقطاب الكفاءات التي تستطيع القيام

بمهام ومسؤوليات وزارة الترمين .

بعد صدور نظام الخدمة المدنية الجديد

وايضاً منذ عام (٩١) هناك كتاب من الوزير نبيل ابو الهدى يخاطب فيه عطوفة مدير عام الموازنه العامه بانصافهم ، وهناك كتاب اخر من وزير الترمين راضي ابراهيم حول ايضاً انصافهم وتحويلهم الى نظام القطاع المدني ، وهناك كتاب من دولة رئيس الوزراء الاكرم بتشكيل لجنة وكان قرار اللجنة كالتالي :-

دولة رئيس الوزراء الاكرم :

ارجو ان ابين لدولتكم بأن اللجنة

المشكلة بموجب كتاب دولتكم رقم (١٧)

لمندوبين عن كل من وزارة الترمين وديوان

الخدمة المدنية ودائرة الموازنه العامه

والمكلفه بدراسة الموضوع قد اوصت بما

يلي :

اولاً : وضع نظام خاص ومستقل لموظفي

الحساب التجاري في وزارة الترمين يتناول

اسس تعيينهم ودرجاتهم ورواتبهم .

ثانياً : او احداث درجات لهم تمهيداً

لتصنيفهم ضمن جداول التشكيلات الوظائف

الحكومية .

وان ديوان الخدمة المدنية يرى امكانية

معالجة اوضاعهم من خلال الاخذ بالتوصية

الثانية ان رأيت ذلك مناسباً .

الا ان موقف وزير المالية كان بكل الكتب

كان ضد هذه الفئة .

السؤال الحقيقي اين شعار الاصلاح

الاداري ؟ اين تحقيق العدالة الاجتماعية ؟

هؤلاء الموظفين موظفون من عام

(١٩٧٨) ، هل حقيقة العقود تلي بحقوقهم

؟ وخاصة واننا نعرف قضية العقود انها

تتكرر من الحقوق الاداريه من ترقيع وزيادات

ومكافآت .

ثانياً : العقد يقع تحت رحمة المسؤول.

كل من العمل

كلنا من المأهول

رقم (١) سنة (١٩٨٨) ونظام المسالرات
 الموحد ، استحدث هذا النظام بموجب نظام
 العلاوات علاوة فئة وعلاوة درجة للموظفين
 العاملين على نظام الخدمة المدنية
 والخاضعين للتقاعد ، وحيث ان العاملين
 على حساب الاتجار يعملون برواتب مقطوعة
 فلم تشملهم علاوة الفئة وعلاوة الدرجة ،
 وبالتالي اصبح هناك تفاوت في الراتب بين
 العامل على حساب الاتجار والعامل على
 حساب نظام الخدمة المدنية ، قامت وزارة
 التسمين بمخاطبة مجلس الوزراء الكريم
 لاتصال هؤلاء ، وتفهم المجلس الكريم
 وانصف هؤلاء ، بأن طلب تعديل العقود الموقعه
 مع هؤلاء ، حيث تضاف علاوة الفئة وعلاوة
 الدرجة الى قيمة ما يتقاضاه كل موظف من
 هؤلاء ، صدر قرار مجلس الوزراء بانصافهم
 وتحويلهم الى عقود الى ان يصار الى وضع
 نظام خاص لموظفين الاتجاره كلنا يعلم ان
 موازنة عام (١٩٩٥) عند صدورهما وصدر
 جدول تشكيلات الوظائف حول جميع تعينات
 الدولة اعتباراً من عام (١٩٩٥) الى العقود ،
 ولم يعد اي موظف جديد اعتباراً من عام
 (١٩٩٥) يخضع لقانون التقاعد المدني
 فمطالبة هؤلاء الاخوان هي ان يصار الى
 استحداث درجات لهم لتسكينهم على
 الدرجات التي يستحقونها ، وتوجه الدولة
 الرسمي يقضي بتعيين كافة التعيينات
 اعتباراً من عام (١٩٩٥) بموجب عقود
 ويخضعون هؤلاء الى الضمان الاجتماعي
 ولا يخضعون الى نظام الخدمة المدنية ، اذا
 اعيد النظر في هذا الترتيب في عام (١٩٩٦)
 سينظر بامر هؤلاء ، انما حصل هؤلاء على
 كافة حقوقهم متمثلة في علاوة الفئة وعلاوة

الدرجة الا انهم يرفضون توقيع العقود التي
 تمكن من انصافهم واعطاهم هذه العلاوات ،
 وضعت صيغته عقد جديد بالتنسيق بين
 ديوان الخدمة المدنية ووزارة العدل ، وهذه
 الصيغته تحفظ كامل حقوق الموظفين
 العاملين لحساب الاتجار تم عدد لا بأس به
 من موظفين الحساب وقع هذا العقد
 والاخر يصير الى اخضاعه الى نظام الخدمة
 المدنية والتقاعد وهذا يتعلق بسياسة الدولة
 في التعيينات الجديدة ، وهل سيتم احاقهم
 بنظام الخدمة المدنية وقانون التقاعد او
 سيستمر المبدأ بالتعيين بموجب عقود
 وشكراً.

معالي رئيس المجلس :
 شكراً لك ، السيد الامين العام جدول
 الاعمال
 السيد الامين العام :
 ٣ - الردود على الاستئلة :
 ١. كتاب معالي وزير الصحة رقم
 (٦٦) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤ ، جواباً على
 السؤال رقم (٢٣٢) المقدم من سعادة النائب
 الدكتور نزيه عمارين .
 بسم الله الرحمن الرحيم
 معالي رئيس مجلس النواب الاكرم :
 أرجو توجية السؤال التالي الى معالي وزير
 الصحة والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.
 ما هو الثمن الذي يباع به علاج الانزولين
 للمواطن المقدر في مراكز ومستشفيات
 وزارة الصحة ، وما نسبة الربح .
 وما هو الثمن الذي يباع به نفس العلاج
 في صيدليات القطاع الخاص .
 مع الشكر
 النائب الدكتور نزيه عمارين

مجلس النواب
 الرقم : ٢٤٣٠/٢٨/٩٦/٣
 التاريخ : ١٩٩٥/١٠/١٠
 سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين
 ابث اليكم صورة عن كتاب معالي
 وزير الصحة رقم (٦٦) تاريخ
 ١٩٩٥/٩/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم
 (٢٣٢) المقدم منكم للاطلاع على
 مضمونه .
 واستناداً لأحكام المادة "١٣٢" من
 النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو اخطار
 رئاسة المجلس عن رغبتكم في إدراجه على
 جدول اعمال الدورة العادية القادمة .
 واقبلوا الاحترام ،،،
 م. عبد الهادي الجمالي
 رئيس مجلس النواب بالإتابة

مجلس النواب
 رقم ١٨٩٣/٢٧/١٦/٣
 التاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠
 معالي وزير الصحة :
 ابث لمعاليكم صوره عن السؤال رقم
 (٢٣٢) تاريخ ١٩٩٥/٨/١٤ المقدم من
 سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .
 أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن
 المدة القانونية .
 واقبلوا الاحترام ،،،
 م. سعد هائل السرور
 رئيس مجلس النواب

وزارة الصحة
 تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤
 معالي رئيس مجلس النواب
 تحية طيبة وبعد ،،
 اشارة لكتاب معاليكم رقم
 ١٨٩٣/٢٧/١٦/٣ تاريخ
 ١٩٩٥/٨/٢٠ ومرفقه صورة عن
 السؤال رقم ٢٣٢ تاريخ ١٩٩٥/٨/١٤

المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه
 العمارين .
 أرجو ان ابين لمعاليكم مايلي :
 ١ . تقوم وزارة الصحة بتأمين علاج
 الانسولين للمؤمنين صحياً والمواطنين غير
 القادرين ، اما المواطن القادر فيدفع ما
 قيمته ٣ دينار و ٥٣٠ فلساً ثمناً للحقنة
 الواحدة ، بما فيه هامش الربح والذي
 يصل الى ١٠٪ ، ويستطيع أي مواطن ان
 يشتري الانسولين من مراكز ومستشفيات
 الوزارة بالسعر المبين اعلاه ، علماً بأن
 وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية
 ومستشفى الجامعة الاردنية تقوم بتأمين
 الانسولين لما نسبته ٨٥٪ من المواطنين .
 ٢ . ان سعر الانسولين واصلاً الى
 المستودع المستورد يبلغ بمحدود ٧ دينار
 و ٨٠٠ فلس ، ويضاف له ربح المستورد
 وربح الصيدلية حيث يباغ للمواطن ببلغ
 ١١ دينار و ٩٨٠ فلس .
 ٣ . ان وزارة الصحة تقوم بشراء
 الانسولين بموجب عطاءات سنوية
 وبكميات كبيرة ، مما يفسح المجال لحدوث
 نوع من التنافس بين الشركتين المسجلتين
 من الاردن ، الامر الذي حدا بهما الى
 تخفيض سعر الانسولين المسورد لوزارة
 الصحة .
 ٤ . قامت وزارة الصحة ومن خلال
 اللجنة الفنية لمراقبة الادوية بالطلب من
 الشركات الصانعة ووكلائها في الاردن
 بضرورة تخفيض سعر الانسولين المسورد
 للقطاع الخاص ، الا ان ذلك لم يتم لان
 وهذا عائد الى مبررات تعود الى كون
 هذه الشركات تباع الانسولين لالاردن
 والدول العربية المجاورة بسعر موحد ،
 الامر الذي جعلها تحجم لغاية الان عن
 تخفيض سعره المورد للقطاع الخاص .

واقبلوا احتراماً ..

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

٢. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٦٧)

تاريخ ١٩٩٥/١٠/٧ ، جواباً على السؤال رقم

(٢٤١) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه

عمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير الصحة الاكرم والاجابة عليه ضمن

المدد القانونية .

- الهيئة المسؤولة عن تحديد اسعار

العلاجات ؟ وكيفية تكوينها .

- آلية عملها وهامش الربح للعلاج مباعاً

للمستهلك .

مع فائق الاحترام

النائب الدكتور نزيه عمارين

١٩٩٥/٨/٢٠

مجلس النواب

الرقم ٢٧٨١/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨

سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين :

ابعث اليكم صورة عن كتاب معالي وزير

الصحة رقم (٦٧) تاريخ ١٩٩٥/١٠/٧ ،

جواباً على السؤال رقم (٢٤١) المقدم منكم

للإطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة (١٣٢) من النظام

الداخلي لمجلس النواب ، ارجو اخطار رئاسة

المجلس عن رغبتكم في ادراجها على جدول

اعمال الدورة العادية القادمة .

واقبلوا الاحترام ..

م. سعد هایل السورور

رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

الرقم ٢١٢٩/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٩/١٨

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(٢٤١) تاريخ ١٩٩٥/٩/٤ ، المقدم من

سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن

المدد القانونية .

واقبلوا الاحترام ..

م. سعد هایل السورور

رئيس مجلس النواب

وزارة الصحة

التاريخ: ١٩٩٥/١٠/٧

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ..

اشاره لكتاب معاليكم رقم

٢١٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٩/١٨ ومرفقه

السؤال رقم ٢٤١ المقدم من سعادة النائب

الدكتور نزيه عمارين .

ارجو ان اعلمكم بان اللجنة الفنية

لمراقبة الادوية والتي شكلت بموجب المادة

١٤٠ من قانون مهنة مزاولة الصيدلة تقوم

باجازة تسجيل الادوية وتوصي للوزير

لتحديد سعر الدواء ، وتعتمد هامش ربح

للمستودع بنسبة ١٥٪ وللصيدلي ٢٠٪ ،

يضاف له مصاريف اداريه بنسبة ٤٪

للمستودع ، ٦٪ للصيدلية ، علماً بأن

اللجنة الفنية لمراقبة الادوية مشكلة على

النحو التالي :-

أمين عام وزارة الصحة رئيساً

مدير الدواء نائب الرئيس

رئيس قسم الصيدلة عضواً

الدواء .

اننا ايها السادة النواب والوزراء جميعاً لا

نستطيع ان نعي ونتحسس اوحتى النظر

بعين العطف بهذه المعاناة والسبب اننا

جميعاً مؤمنون صحياً تأميناً شاملاً ونحصل

على العلاج الذي نريد من الحكومة او

المستشفيات والخدمات الطبية اوحتى السفر

الى الخارج وعلى حساب الحكومة او

التأمين الصحي هذه حقيقة لا جدال فيها ،

تاركين المواطنين الفقراء يتحملون الكثير

ويثنون من جنون اسعار العلاجات وكنا في

السابق نسمع بعض النداءات والمطالبات

بتطبيق التأمين الصحي الشامل ، وكانت

هناك دراسه حول هذا الموضوع ولكن تم

طمسها واهدارها .. لاننا جميعاً كما يدوا

غير معنيين بها حيث اننا واولادنا جميعاً

مؤمنون صحياً تأميناً شاملاً .

وسوف اتناول هذا الموضوع في مقام آخر

قريباً ان شاء الله .

ايها الاخوة الزملاء

في السؤال الثاني حيث طلبت من الجهة

المسؤولة اعلامنا الاكليه التي تتم بموجبها

تحديد اسعار العلاجات واللجنة المسؤولة

وتكوينها .

والفاد الجواب كما بين ايديكم انه لا تلاعب

في هذا المجال وان الاسعار محكومة بنظام

مطبق ومدروس حيث انه يحسب كالنسب

التاليه بين ايدينا

١ - للمستودع المستورد (١٥٪)

٢ - للصيدليه (٢٠٪)

٣ - نقل (٤٪)

٤ - مصاريف واتعاب (٦٪)

اي ان المجموع ٤٥٪ هذا يعني ببساطه

نقيب الاطباء او من يثبته

نقيب الصيادلة او من يثبته

صيدلي وصاحب مستودع

يعينهما مجلس النقابة

طبيب وصيدلي يعينهما

الوزير

تعتمد اللجنة للتوصية لتحديد سعر

الدواء نصوص المواد ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨

من القانون بحيث تأخذ بعين الاعتبار:

- سعر الدواء في بلد المنشأ

- سعر التصدير للدواء

- سعر الادوية الشبيهة والمباعة في

السوق الدوائي الاردني

- سعر الدواء في الدول العربية المجاورة

ولها التوصية بتحديد سعر كل دواء على

حده بغض النظر عن نسبة الربح المقررة .

واقبلوا احتراماً ..

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس :

تفضل دكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

الكرام ، انني اشكر معالي الزميل الدكتور

عارف البطاينه لتفضله بالرد على هذين

السؤالين حيث انني اريد من خلاتهما تناول

موضوعاً حيوياً هاماً جداً يتعلق بحجم

المعاناة الشديده التي يعيشها المواطن يومياً

وعلى مدار السنين امام سمع وبصر

المسؤولين ، الامر هنا يتعلق بسلعة هامة

جداً انها الدواء والعلاج حيث لا يذيل لها فقد

يستطيع الانسان الاستغناء عن الارز الذي

تدعمه الدوله او حتى السكر ولكن ليس عن

انه لو كان ثمن كلفة السلمه دينار واحد فانها تباع للمستهلك بـ (١,٤٥) دينار وخمسة واربعين قرشاً وهذا ما أفاد رد معالي وزير الصحة ولكن الحقيقة ايها السادة تقول غير ذلك واليك الامثلة وما اكثرها ولكم ان تحكموا عليها .

١ - من رد معالي الوزير علاج الانزولين علاج هام جداً للمرضى السكري ولا بدليل له (وللأمانة لا بد لي هنا ان اسجل لوزارة الصحة توفير هذا العلاج والسماح لبيعه للمواطنين غير المتفهمين حماية لهم من جشع التجار المتريصين) . وكما ورد في رد معالي الوزير فان هذا العلاج يباع في الصحة للمواطن المقتدر بـ (٣,٥) دينار مع هامش ربح (٢٠٪) ، هذا يعني انه حسب الرد الثاني على السؤال يضاف اليه مبلغ (٤٥٪) ويجب ان يباع بحوالي (٤,٥) ، ولكن سعره في الصيدليات ٢١٪ فهو بحدود (١٢) دينار اردني اي حوالي (٤٠٠٪) زياده .

قد يقول او يتضرع البعض ان هذا العلاج مستورد او موضوع بيع الجملة ... انا افهم واقدر هذه النقطة عادة الفرق في بيع الجملة قد يزيد نسبة (٢٠٪) او (٣٠٪) او حتى (٥٠٪) ... لكن ان يصل الى (٤٠٠٪) لا بد ان هناك خللاً لناخذ امثله اخرى .

علاج الـ Tifanit (تيفانيل) حبوب هو علاج ضد الحساسية تباع الحبة في الحكومة وهو صناعتها اردنيه للمقتدر بـ (١٢) فلساً وهذا يشمل ايضاً هامش الربح (٢٠٪) بينما تباع نفس الحبة في الصيدليات (١١٦) فلساً هامش الفرق يقارب (١٠٠٪) وليس (٤٥٪) .

مثال اخر ايها الاخوه علاج مرض الترحه

(400) Cewidiv تباع الحبة (٣٢) فلساً في مستشفيات الحكومة ومراعياً للمقتدر غير المنتفع ، هذا يشمل ربح (٢٠٪) بينما تباع الحبة في الصيدليات بما يعادل (١٧٠) فلس أي هامش الربح (٥٥٠٪) عيار (٣٠٠) تباع الحبة للمقتدر في الحكومة المقتدر غير المنتفع (٥٥) فلساً ارجوان يتسع صدركم للاهميه الموضوع المطروح ايها الاخوه .

علاج (Ranidin) (٣٠٠) تباع الحبة (٥٥) فلس في مستشفيات الحكومة للمريض المقتدر غير المنتفع ، بينما نفس الحبة تباع في الصيدليات بـ (٥٠٠) فلس اي ان هامش الربح (٩٢٠٪) يعني حوالي (١٠٠٪) تباع فوق سعر الكلفة .

علاج (Famodar) وايضاً هو علاج للمعدة وهو صناعتها محليه ، وكل هذه العلاجات ايضاً هي صناعتها محليه ، لا عذر لنا بأن نتعذر باعطاءات الجملة الخارجية وبيعها كما ورد معالي الوزير انها تباع لدول اخرى باقل ولا نستطيع وهكذا علاج (Famoder) (٤٠) وهو ايضاً علاج للمعدة يباع بـ (٢٥) فلساً اي تباع الحبة في مستشفيات الحكومة للمريض المقتدر غير المنتفع ، بينما نفس الحبة تباع بـ (٤٥٠) فلساً في الصيدليات بالقطاع الخاص ، اي ان هناك هامش ربح (١٨٠٪) زياده عن سعر التكلفة .

ولدي قائمه طويله وحرصاً على وقتكم فباتني اكتفي بما اوردت ان هذه الارقام تتحدث الكثير وتقول لنا الكثير .

١ - من جانب تمكس لنا المعاناه التي يعيشها المواطن .

٢ - من جانب آخر مدى جدية او اهتمام هذه اللجنة الموقعه المسؤوله عن تحديد اسعار العلاجات اهم من حياة المباد وصحتهم .

٣ - ان تكون هذه اللجنة باعتمادها المتواضع انها ليست حيادية لأن غالبية اعضا هذه اللجنة جميعهم يهمهم ارتفاع اسعار العلاجات لاسف الشديد هل تعلمون ان اغني اغنياء العالم اليوم هم تجار الغذاء والدواء بعد ان تراجعت تجارة السلاح في هذا النظام ، كان لي بعض الملاحظات على تكوينه هذه اللجنة ، جميعها او غالبية اعضاها لهم امدادات لمن لهم مصالح في ان يكون سعر الدواء عالي جداً ، مندوب المستودعات يهمه ان يكون السعر عالي لانه هو يتعاطى المستودع (١٥٪) ربح ، مندوب القطاع الخاص الصيداله يهمه ان يكون السعر غالي لانه يتعاطى (٢٠٪) ربح مندوب صناعة المصانع الادويه ايضاً يهمهم كذلك .

ان تكوين هذه اللجنة ايها الاخوه ليست حيادية ، ممثلو الرقابه ايضاً غالبيتهم لهم صيدليات ، وهنا نتلقى معاً بالنسبه لموضوع تفعيل وتطبيق قانون مزاولة مهنة الصيدله الذي ينص على مبدأ التفرغ ، تجد ان هؤلاء وبعضهم او اقرارهم لهم مستودعات وفي نفس الوقت هم في ديوان الرقابه وفي هذه اللجنة ايضاً هم ايضاً ليسوا حياديين ، فلا بد من تطبيق قانون مزاولة مهنة الصيدله وتفعيله الذي ينص على التفرغ ، نجد ان مسؤول في الرقابه مثلاً او رئيس يكون له اكثر من مؤسسه صيدلانيه او لقرابه ، فكيف ان يكون حيادياً في هذا الموضوع كيف ان يكون الانسان ان يكون الحكم والخصم في ان

واحدة ثم من يمثل المواطن المستهلك في هذه اللجنة ، انه غير ممثل في تكوينه هذه اللجنة ايها الاخوه الزملاء ان الادويه معفاة من الجمارك ومعفاة من الضرائب بما فيها ضريبة المبيعات ، ولكنهم يبيعونها الينا وكأنه قد تمت جمركتها ويستوفون الفارق الكبير في جيوبهم .

وهناك نقطة حساسه ايضاً في موضوع التسعير وهي كلفة النقل ، انا مثلاً لما استورد صندوق لييه حوالي (الف) قطعه ويكلفني (٦) دنانير تضاف هذه الكلفة لكل عبوه ، وكان كل عبوه كلفني نقل (٦) دنانير ، لا تقسم هذه الموضوع على كافة العبوه الكبيره .

ان اصحاب المستودعات هي نفسهم اصحاب المصانع وهم نفسهم الذين الذي يملك الواحد منهم اكثر من مؤسسه صيدلانيه واحده .

معالي رئيس المجلس :

لقد دكتور ارجوك بالاجاز

الدكتور نويه عمارين :

ياسيدي هذا موضوع حساس فعلاً .

معالي رئيس المجلس :

بمنتهى التقدير للموضوع المطروح ولان الفكره وضحت ، ارجو الانتظار .

الدكتور نويه عمارين :

التزم بطلبك واكتفى وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير العربيه والتعليم :

ياسيد نحن نقترح احالة هذا الموضوع

الى اللجنة الصحية في مجلس النواب الكريم ليبحثه بصوره تفصيليه وان يكون هذا الامر مبدأ ، ان من له مصلحة ان لا يكون عضواً ينصرف ذلك على الصياده والاطباء وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هل يرى المجلس احالة هذا الموضوع الى اللجنة الصحية ؟ موافقه ، السؤال الذي يليه السيد الامين العام :

٣ . كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه رقم (١٣٠٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٤٥) المقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاستئله
رقم السؤال : ٢٤٥

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه للاجابه عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .
نص السؤال : هل هناك نية لدى الوزارة لنقل مدينة الحجاج من مدينة معان وشكراً .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب

توفيق كريشان
نائب محافظة معان

مجلس النواب
الرقم ٢٤٣٤/٢٨/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٥/١٠/١٠
معالي النائب السيد توفيق كريشان

ابعث اليكم صورة عن كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه رقم (١٣٠٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٤٥) المقدم منكم للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لاحكام المادة ١٣٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب ارجو اخطار رئاسة المجلس عن رغبتكم في ادراجه على جدول اعمال الدورة العادية القادمة .
واقبلوا الاحترام ...

م. عبد الهادي المجالي
رئيس مجلس النواب بالانابة
بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب
رقم ٢٠٩٢/٢٧/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٥/٩/١٦

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه
ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١١ ، والمقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان .
ارجو الاطلاع والاجابه عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ...

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه
الرقم ١٣٠٤٥/٢/٤/٨
التاريخ ١٤١٦/٤/٢٥
الموافق ١٩٩٥/٩/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اشير الى كتاب معاليتكم رقم

٢٠٩٢/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦
والمرق به صورة عن السؤال رقم (٢٤٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١١ المقدم من معالي النائب السيد / توفيق كريشان .

ارجو ان اعلم معاليتكم بانه لا توجد نية لدى وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه لنقل مدينة الحجاج من مدينة معان ، بل النية تشجه لتطوير وتحسين الخدمة داخل المدينة بالتعاون مع البلدية .
يرجى ابلاغ هذه الاجابة الى معالي النائب المحترم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه
الدكتور عبدالسلام العبادي

معالي رئيس المجلس :
الاستاذ توفيق كريشان
السيد توفيق كريشان :
شكراً معالي الرئيس ، اشكر معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه على الاجابة واكتفي بهذه الاجابة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، السؤال الذي يليه
السيد الامين العام :

٤ . كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٧٢٤١٢) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ جواباً على السؤال رقم (٢٠٩) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

مجلس النواب
بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ٩٥/٧/١٦
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاستئله

رقم السؤال : ٢٠٩
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية للاجابه عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال : كثيراً ما يطلب من المواطن شهادة حسن سلوك ودائرة المخابرات هي المخولة بذلك ماهي الأسس التي تعطى هذه الشهادة بناء عليها او تمنع مادام الطالب اردني الجنسية ؟
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب

عبدالعزیز جبر
مجلس النواب
الرقم ٢٨٢٤/٢٨/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩

سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر
ابعث اليكم صورته عن كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٧٢٤١٢) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠٩) المقدم منكم للاطلاع على مضمونه .
واستناداً لاحكام المادة ١٣٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب ارجو اخطار رئاسة المجلس عن رغبتكم في ادراجه على جدول اعمال الدورة العادية القادمة .
واقبلوا الاحترام ..

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

مجلس النواب
الرقم ١٧٥٤/٢٧/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٥/٨/٣
معالي وزير الداخلية
ابعث لمعاليتكم صورته عن السؤال رقم

(٢٠٩) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ المقدم من
سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.
ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ...

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

وزارة الداخلية

الرقم ٧٢٤١٢/٥٧/٢٦

الموافق ١٩٩٥/٨/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابتكم رقم ١٧٥٤/٢٧/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٥/٨/٣ المتعلق بالسؤال رقم
(٢٠٩) المقدم من سعادة النائب عبدالعزیز
جبر حول الأسس التي تعطى على ضروتها
شهادة حسن سلوك للمواطن .

ارجو ان ابين مايلي :

- تصرف شهادة حسن السلوك بناءً على
طلب المواطنين الاردنيين او الرعايا العرب
الاجانب المقيمين في المملكة او الذين سبق
لهم الاقامة فيها عن مدة اقامتهم وفقاً
للشروط التالية :

١ - ان لا يكون مطلوباً لدوائر الامن العام
والاجهزة الامنية الاخرى بسبب ارتكابه افعالا
جرميه وقيامه بفعل الفرار .

٢ - ان لا يكون مطلوباً للبرليس الدولي /
الانترپول .

٣ - ان لا يكون صادراً بحقه اي تعميم
القضاء قبض او منع مصادره عن ادارة
التحقيقات والبحث الجنائي بناءً على طلب
النياه العامة او المحاكم الحقوقية والشرعية
بسبب قضايا مدعى عليه امامها .

٤ - ان لا يكون قد صدر بحقه حكم

قضائي بالادانته بقضايا جنائية او جنجيه
مخله بالاداب العامه او الشرف ولم يصدر
قراراً باعادة اعتباره وفقاً لاحكام القانون رقم
(١٦) لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون
اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة
١٩٦١ .

٥ - ان لا يكون منتصباً لجمعية غير
مشروعه او تنظيمات مسلحه اراهميه يعاقب
عليه القانون .

٦ - ان لا يكون منح الشهادة لطالبها
يؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة .

واقبلوا الاحترام ..

سلامه حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء
المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته .

وأشكر لمعالي وزير الداخلية ردةً على
سؤالي المتعلق بمنح شهادة حسن السلوك
من قبل دائرة المخابرات للمواطنين الذين
يطلبونها وعن الأسس التي تعطى بموجبها
هذه الشهادة أو تمنع ، وإن كان رد معاليه قد
جاء متأخراً مدة شهر عن مواعده حسب النظام
الداخلي .

واسمحوا لي أن أقرأ الاجابة كما وردت
في الكتاب الموزع على حضراتكم ضمن
جدول الأعمال الحالي : حيث يقول معاليه
(تصرف شهادة حسن السلوك بناءً على طلب
المواطنين الاردنيين او الرعايا العرب

شأن ذلك ترك مثل هذه الامور لدوائر الامن
التوسع في تطبيق وتفسير هذه النصوص
والاعتماد على معلومات قد لا تكون
صحيحة مما يحرم المواطن من حقه في
الحصول على شهادة حسن السلوك بناءً على
معلومات غير صحيحة وغير دقيقة ، اما
بالنسبة للشروط السادس وهو (الا يكون
منح الشهادة لطالبها يؤدي الى الاضرار
بالمصلحة العامة فهو شرط تعسفي كيدي
يضع في يد السلطة الامنيه حق التحكم في
المواطن حسب الهوى والمزاج دون التقيد
بمعيار قانوني او موضوعي وهو من
الخطورة بحيث يحرم المواطن من ابسط
حقوقه في الحصول على شهادة حسن
السلوك التي تلزمه لتقديسها للدوائر التي
تطلبها عادة للموافقة على كثير من الحقوق
التي يطالب بها المواطن مثل جواز السفر
والعمل والانتساب للنقابات والحصول على
منحه جامعيه او مكرمة ملكيه ، وغير ذلك
من المصالح لذلك فان البنود التي تعتمد ها
وزارة الداخلية والاجهزة الامنيه في منح
شهادة حسن السلوك للمواطنين لابد من
اعادة النظر فيها وخصوصاً في البندين
الاخيرين لان في ذلك باعتماد مساساً
بحقوق المواطنين واعتداء على حرياتهم
وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٤. الكتب الواردة :

١. كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم
(١٠٨٩٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٩
والمستضمن مشروع قانون تنظيم العمل

الاجانب المقيمين في المملكة او الذين سبق
لهم الاقامة فيها عن مدة اقامتهم وفقاً
للشروط التالية حتى اوفر الوقت فعلاً
الكتاب موجود في الجدول الحالي ، ولذلك
ارجو من الاخوان ان يقرأوها جيداً ، وتعليقاً
على ذلك اقول .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء
المحترمين ، جاء رد معالي وزير الداخلية في
رسالة خطيه تضمنت ستة شروط جميعها
واضحه ومضبوطه باستثناء البندين الخامس
والسادس حيث جاء في البند الخامس (الا
يكون اي طالب شهادة حسن السلوك منتسباً
لجمعية غير مشروعه او تنظيمات مسلحه
اراهميه يعاقب عليها القانون) وورد في
البند السادس من اجابة معاليه مايلي (الا
يكون منح الشهادة لطالبها يؤدي الى الاضرار
بالمصلحة العامة) وهي كما يظهر بنود غير
منضبطة الاربعه الاولى منضبطة (١٠٠٪)
لكن البندين الخامس والسادس غير منضبطة
وذاات نصوص فضفاضة ، جداً من الممكن ان
يساء استغلالها بما يوقع الظلم على
المواطنين ويتعسدى على حقوقهم . ان
الشروط التي وضعها وزير الداخلية يوجد
فيها زيادة وهي الفقرتان الخامسة والسادسه
حيث ان الانتماء الى جمعية غير مشروعه او
تنظيمات مسلحه يعاقب عليها القانون هي
شروط غير موجوده في اي قانون او نظام ولان
الانتماء الى جمعية غير مشروعه او تنظيمات
مسلحه لا يثبت الا بحكم المحاكم (ولا يحق
لدوائر الامن او وزارة الداخلية الادعاء بان
احد المواطنين منتسب الى جمعية غير
مشروعه او اراهميه دون ان يكون لديها حكم
قضائي بذلك على هذا الشخص) ولان من

المهني لسنة ١٩٩٥ .
(يحال على اللجنة)
رئاسة الوزراء
الرقم ع م ١٠٨٩٣ / ٥
التاريخ ١٤١٦ / ٧ / ٧
الموافق ١٩٩٥ / ١٢ / ٩
معالي رئيس مجلس النواب :
ابعث لمعاليتكم بـ (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون تنظيم العمل المهني لسنة
١٩٩٥) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في

جلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع
الاسباب الموجبة له ، لاحالة الى مجلس
النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخه الى دولة رئيس مجلس الاعيان
مع نسختين من مشروع القانون

الاسباب الموجبة لمشروع قانون تنظيم العمل المهني

نظرا لازدياد شكاوى المواطنين من الطريقة التي تمارس بها
بعض المهن ومن الاشخاص الذين يمارسونها جراء الاضرار التي
لحقت بهم من خلال تلك الممارسة ، الامر الذي عكفت فيه بعض
الوزارات والدوائر الرسمية المختصة والبلديات والنقابات
المهنية الى وضع مسودة لمشروع قانون تنظيم العمل المهني
والذي تمت دراسته من عدة جهات وكذلك من فريق عمل شكل لهذه
الغاية .

ان الهدف من هذا المشروع هو الحد من الممارسات الخاطئة
التي تصدر من اصحاب المهن والمحافظة على اموال المواطنين
وحقوقهم وبالتالي المحافظة على الاقتصاد الوطني بمجمله وذلك
من خلال العمل على تنظيم المهن وتحديد شروط الترخيص
لممارستها ، وتوفير الرقابة والاشراف عليها والى تمثيف
الممارسين للمهن لمستويات محددة طبقا لمعايير تحددها انظمة
التعليم والتدريب المهني والتقني ومن اجل سرعة البت في
القضايا المرتبطة بذلك او الناجمة عن مخالفة احكام القانون
فقد شكلت محكمة مهنية لهذه الغاية .

ان الاستمرار في اتباع الاسلوب الحالي للتخمين لممارسة
المهن دون تنظيم لها يلحق الاذى والضرر بالاقتصاد الوطني
وباموال المواطنين وعلاقاتهم ببعضهم البعض .

هذا وقد تضمنت احكام المادة (٣) من المشروع مايمكن مجلس
الوزراء من تطبيق احكام القانون بصورة تدريجية على المهن
التي تشملها احكامه وفق دراسة متأنية .

ان من شان تنظيم العمل المهني في المملكة انه :-
١- يتيح تحقيق الانسجام بين جودة السلع والخدمات المقدمة
وبين المواصفات والمعايير المعتمدة لها ويمكن المواطنين
من الحصول على الجودة في الخدمة المطلوبة .
٢- يتيح فرصة الارتقاء بالعاملين في المهن المختلفة عن طريق
السعي لتطوير كفاءتهم وتحسين ادايتهم عن طريق التدريب
المستمر والمنظم .

٣- تيسير عملية ادخال واستيعاب التكنولوجية الحديثة
والجديدة وتطوير خدمات الصيانة بانواعها .
٤- يؤثر بصورة مباشرة في رفع الكفاية الانتاجية والزيادة في
الانتاج وتحسين النوع مع ما يؤدي اليه كل ذلك من زيادة
حقيقية في الدخل القومي .

٥- تجعل من المملكة مركزا عربيا متقدما لتوفير الخدمات
لتلبية الاحتياجات المحلية بالاضافة الى احتياجات
المنطقة العربية .

كلنا من الشعب

مقدمة
قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون تنظيم العمل المهني

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون تنظيم العمل المهني لسنة ١٩٩٥) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : تكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

- الوزارة : وزارة العمل .
- الوزير : وزير العمل .
- المؤسسة : مؤسسة التدريب المهني .
- المجلس : مجلس إدارة المؤسسة .
- المدير العام : مدير عام المؤسسة .
- المهنة : أي عمل أو صناعة أو حرفة تسري عليها أحكام هذا القانون .
- الشخص : أي شخص طبيعي أو معنوي .
- المحلل : المكان الذي يزاول فيه الشخص أي مهنة .
- المفتش المهني : كل موظف يعينه الوزير من بين موظفي الوزارة أو المؤسسة للقيام بأعمال التفتيش وفقا لأحكام هذا القانون بما في ذلك المدين العام ومساعدوه ومديرو المديرية ورؤساء الأقسام ومديرو المراكز والمعاهد في المؤسسة ومفتشو العمل في الوزارة .

المحكمة : المحكمة المهنية المشكلة بموجب أحكام هذا القانون .

المادة (٣) : تسري أحكام هذا القانون على المهن التي يقرر مجلس الوزراء شمولها بأحكامه بناء على تنسيب الوزير وتوصية المجلس .

المادة (٤) : يصدر الوزير ، بناء على تنسيب اللجان الفنية التي يشكلها المجلس ، التعليمات الخاصة بتصنيف مخلات المهن إلى فئات ، وتحديد الشروط

الخاصة بكل فئة منها ، وذلك وفقا للمعايير المقررة بما في ذلك ما يلي ، وتنتشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية :

- أ - سعة المحل .
 - ب - المعدات والتجهيزات الواجب توافرها في المحل .
 - ج - متطلبات السلامة والصحة المهنية .
 - د - المستوى المهني للعاملين وعددهم .
 - هـ - المستوى الفني للإدارة .
- المادة (٥) : أ - تصدر شهادة تصنيف المحل ومدة سريانها بقرار من المدير العام ، أو من يفوضه خطيا ، وذلك بناء على تنسيب اللجان الفنية التي يشكلها المجلس ، ويحق لصاحب المحل الاعتراض على التصنيف إلى المحكمة خلال ستين يوما من تاريخ تبليغه بقرار التصنيف .
- ب - لا يجوز مزاولة المهنة في أي محل ما لم يكن المحل مصنفا وفقا لأحكام هذه القانون .
- المادة (٦) : أ - يشترط في المحل المراد تصنيفه أن يكون حاصلًا على التراخيص المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها .
- ب - على صاحب المحل الالتزام بتعليق شهادة التصنيف لمحلته في مكان بارز منه ، والاحتفاظ بإجازة مزاولة المهنة للعاملين لديه .
- المادة (٧) : لغايات تطبيق أحكام هذا القانون ، يصنف العاملون المهنيون إلى الفئات التالية ، وتحدد الدرجات في كل فئة ومسمياتها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية :

- أ - الفئة الأولى : الاختصاصي : هو الشخص الحاصل على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل ، ويزاول المهنة في مجال اختصاصه بموجب التشريعات المعمول بها .
- ب - الفئة الثانية : الفني : أ - هو الشخص الحاصل على شهادة كلية المجتمع أو المعهد التي مدة الدراسة للحصول عليها لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على ثلاث سنوات ، بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويقوم بأعمال تتطلب مهارات علمية وعملية وإشرافية ، وله خبرة في

هكذا من الأعمال

مزاولة مهنته للمدة التي يمتدها المجلس .

٢- أي شخص من الفئة الثالثة يجتاز الاختبارات المقررة ، وله خبرة

في مزاولة مهنته للمدة التي يمتدها المجلس .

ج - الفئة الثالثة : المهني :

١- هو الشخص الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية

او ما يعادلها ، وله خبرة في مزاولة مهنته للمدة التي يمتدها

المجلس وقدرة على القيام باعمال يتطلب انجازها مهارات

متكاملة .

٢- أي شخص آخر يجتاز الاختبارات المقررة ، وله خبرة في

مزاولة مهنته للمدة التي يمتدها المجلس .

د - الفئة الرابعة : الماهر :

١- هو الشخص الحاصل على شهادة التعليم الثانوي التطبيقي ، وله

خبرة في مزاولة مهنته للمدة التي يمتدها المجلس وقدرة على

القيام باعمال يتطلب انجازها مهارات متعلقة بجزء من المهنة .

٢- أي شخص آخر يجتاز الاختبارات المقررة ، وله خبرة في

مزاولة مهنته للمدة التي يمتدها المجلس .

هـ - الفئة الخامسة : محدد المهارات :

هو الشخص الذي يستطيع القيام باعمال يتطلب انجازها مقداراً محدداً

من المهارات التي اكتسبها بالتدريب او الممارسة ، ويجتاز

الاختبارات المقررة لهذه الفئة .

المادة (٨) : تحدد قواعد واجراءات التصنيف المهني التي تنطبق عليها احكام هذا القانون

لغايات منح اجازة مزاولة المهنة للعاملين فيها ومدة سريانها ، بما في ذلك

الاختبارات التي تجريها المؤسسة لتحديد المستوى المهني بموجب نظام

يصدر لهذه الغاية ، ولا يجوز لأي شخص ان يزاول أي مهنة ما لم

يحصل على اجازة بمزاولة المهنة ومستوى التصنيف المهني له .

المادة (٩) : أ - تفرض رسوم على إصدار شهادة تصنيف المحل وإجازة مزاولة

المهنة ، وتحدد مقاديرها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

ب- يستوفي المؤسسة بدل اجور الاختبارات التي تجريها في سياق قيامها

باعمالها . وتحدد هذه الاجور بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ، على

ان تخصص هذه الاجور لغايات التدريب المهني والاختبارات .

المادة (١٠) : أ - للمفتش المهني او الموظف الذي يفوضه الوزير خطياً القيام بالتفتيش

على المحلات للتحقق من مراعاتها للشروط والمواصفات المنصوص

عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، ويكون

للمفتش المهني والمفوض بالتفتيش صفة الضابطة العنلية وصلاحياتها

المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

ب- تحدد مهام مفتشي المهن وصلاحياتهم ومكافاتهم والتزامات صاحب

المحل تجاههم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

ج - للوزير بناء على تنسيب المفتش تنهي الطلب من صاحب المحل ازالة

المخالفة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغه انذاراً خطياً بذلك ،

وفي حالة تخلفه فالوزير اغلق المحل لحين ازالة المخالفة او صدور

قرار من المحكمة بشأنه .

المادة (١١) : تشكل محكمة خاصة او اكثر حسبما تقتضي الحاجة تسمى كل منها (المحكمة

المهنية) ، وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه ، وتسير اجراءات المحاكمة

لديها وفقاً لقانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول

بهما .

المادة (١٢) : أ - تتألف المحكمة المهنية من قاض منفرد ، ويعين لها قاض او أكثر ،

وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون ، وتنفذ في المكان

الذي تعده وزارة العمل بموافقة وزير العدل .

ب- يعين للمحكمة المهنية مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات

المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول

المحاكمات الجزائية ، وذلك في المخالفات الداخلة ضمن اختصاصها .

المادة (١٣) : يلتزم وزارة العمل بنقلات انشاء المحاكم المهنية وما تحتاج اليه من سجلات

واوراق ومطبوعات ، كما يلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم

ونقلاتهم الاخرى من موازناتها وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق

على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل .

هذا من المجلد

المادة (١٤) : تخضع المحاكم المهنية وموظفوها لإشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والأنظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل .

المادة (١٥) : لو زيد العدل أن ينتدب أي من القضاة في المحكمة المهنية أو المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاض أو مدعي عام في أي محكمة أخرى ، كما يجوز له أن ينتدب أي قاض أو مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض أو مدعي عام في المحكمة المهنية ، وله أن ينتدب مدعي عام المحكمة المهنية ليعمل قاضيا فيها .

المادة (١٦) : أ - تختص المحكمة المهنية في النظر والفصل في الأمور الآتية :

١- الاعتراض على تصنيف المحل وإجازة مزاولة المهنة .

٢- المخالفات التي ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون .

ب- للمحكمة المهنية أن تحكم بإغلاق المحل أو وقف العمل بشهادة تصنيف المحل أو إجازة مزاولة المهنة للمدة التي تراها مناسبة ، كما لها إغلاق المحل نهائيا وإلغاء شهادة تصنيف المحل أو إجازة مزاولة المهنة ، وذلك بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (١٧) : أ - يكون لمدعي عام المحكمة المهنية وللقاض في حالة عدم وجود مدعي عام لديها صلاحية تنفيذ الأحكام التي تصدرها .

ب- تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها أو تفرضها المحاكم المهنية إلى صندوق هذه المحاكم .

المادة (١٨) : يقوم محضرو المحاكم المهنية ورجال الشرطة ومحضرو المحاكم النظامية المختصة مكانيا بالتبليغات التي تتطلبها إجراءات المحاكم المهنية .

المادة (١٩) : أ - للنائب العام ، أو المدعي العام المختص مكانيا ، إذا لم يكن للمحكمة المهنية مدعي عام ، استئناف الأحكام التي تصدرها المحاكم المهنية وذلك خلال المدة المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح .

ب- ترسل المحكمة المهنية جدولاً بالأحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما إلى النائب العام ، كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال

عشرة أيام من تاريخ للفصل فيها إلى مدعي عام المحكمة المهنية ، أو إلى المدعي العام المختص مكانيا عندما لا يكون للمحكمة المهنية مدعي عام .

المادة (٢٠) : أ - يعاقب صاحب المحل الذي يزاول أي مهنة دون الحصول على شهادة تصنيف المحل بالغرامة من خمسمائة دينار إلى ألف دينار ، وللمحكمة أن تقرر إغلاق المحل إلى حين استكمال إجراءات التصنيف .

ب- يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من قدم على فتح المحل الذي صدر قرار من المحكمة بإغلاقه سواء صاحب المحل أو أحد مستخدميه .

المادة (٢١) : أ - يعاقب بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من مائة دينار إلى خمسمائة دينار ، أو بكلا هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب أي من المخالفات التالية :

١- إذا خالف شروط التصنيف المنصوص عليها في هذا القانون .

٢- إذا قارم موظفي التفتيش ، أو أعاقهم عن القيام بوظيفتهم .

٣- إذا استخدم صاحب المحل عمالا غير مصنفين في محله .

٤- إذا تأخر صاحب المحل في تجديد شهادة تصنيف محله ، أكثر من ثلاثين يوما بعد تاريخ انتهاء مدتها .

٥- إذا غير صاحب المحل موقع محله دون إعلام الجهات المختصة بذلك .

ب- يعاقب صاحب المحل بالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين دينارا إذا لم يتم تعليق شهادة تصنيف محله في مكان ظاهر للعيان ، أو لم يحتفظ بشهادات المستوى للعاملين لديه .

ج - يعاقب بالعقوبة ذاتها للشريك في المحل المخالف .

د - يكون صاحب المحل ومديره مسؤولين عن أي مخالفة ترتكب في المحل خلافا لأحكام هذا القانون .

المادة (٢٢) : يعاقب بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر ، أو بالغرامة من عشرين دينارا إلى مائة دينار ، أو بكلا هاتين العقوبتين ، كل من زاول أي مهنة دون الحصول على إجازة مزاولة المهنة ، أو تأخر في تجديدها أكثر من ثلاثين

هكذا من الأشغال

يوماً بعد تاريخ انتهاء مدتها.

المادة (٢٣) - أ - لا يجوز تخفيض عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادتين (٢١، ٢٢) حين حدها الأدنى لأي سبب من الأسباب.

ب - للقاضي المحكمة المهنية تحويل عقوبة الحبس إلى الغرامة، وله تحويل الغرامة المحكوم بها إلى الحبس في حالة عدم الدفع، وذلك وفقاً لأحكام قانون العقوبات المعمول به.

المادة (٢٤) - يتوجب على أي شخص يزاول أي مهنة تسري عليها أحكام هذا القانون أن يوفق أوضاعه وأوضاع محله الذي يزاول فيه تلك المهنة مع أحكام هذا القانون، وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ شمول تلك المهنة بأحكام هذا القانون، وللوزير بناءً على تنسيب المجلس تمديد هذه المدة لسنتين أخريين، وذلك تحت طائلة اغلاق المحل واعتبار اجازة مزاولة المهنة ملغاة.

المادة (٢٥) - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (٢٦) - يلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

المادة (٢٧) - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

١٩٩٥/١١/١٨

هذا من الأعمال

معالي رئيس المجلس :

هل يرى المجلس إحالة إلى اللجنة القانونية ؟، موافقه.

السيد الأمين العام

٥ - اقتراح بقانون (٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٦ ، مقدم من عشر نواب ، بخصوص تعديل قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ لينص صراحة على تمثيل الجامعات الأهلية .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧ جمادى الأولى ١٤١٦ هـ

١٩٩٥/١٠/١١ م

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الموضوع اقتراح بقانون

أرجو التكرم بعرض اقتراحي التالي على

المجلس :

نص قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ على تشكيل مجلس لتعليم العالي واخذ بعين الاعتبار في المادة ٧/أ تمثيل كليات المجتمع وفي البند الخامس من الفقرة (أ) من المادة السابعة على تمثيل رؤساء الجامعات الأردنية .

وواقع الحال أن الجامعات الأهلية لم تكن آنذاك على أرض الواقع ، أما وقد تم ترخيصها واعتمادها فإن المنطق يقتضي بتمثيل هذه الجامعات في مجلس التعليم العالي إذ أنها جامعات أردنية ونص القانون (تمثيل رؤساء الجامعات الأردنية) كما أنه لا يحق أن يتم تمثيل كليات المجتمع بينما الجامعات الأهلية غير ممثلة.

أقترح على المجلس الكريم تعديل القانون لينص صراحة على تمثيل الجامعات

الأهلية .

ولكم جزيل الشكر

النائب

د . بسام العموش

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الكريم الدغمي

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، أرجو من السادة المقترحين أن يوضحوا لنا الأسباب الموجبة حتى نستطيع أن نصوت على إحالة اللجنة المختصة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

أحد المقترحين للقانون الدكتور بسام

العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الاخ ابو فيصل ، الحقيقة ورد في نص الاقتراح أن القانون ينص على وجود رؤساء الجامعات وينص الجامعات يشمل الآن كل الجامعات وباعتبار أن الجامعات الأهلية أيضاً هي جامعات وطنية ومرخصه وفق القانون .

السبب الثاني ليدعونا إلى هذا الاقتراح ، أن هذه الجامعات تشمل عدداً كبيراً من الطلبة ، ومرشحة أيضاً لتأخذ أعداداً أخرى وبالتالي لا يجوز أن يكونوا هؤلاء بمنأى عن القرار .

القضية الثالثة أن المجلس في وضعه الحالي الذي يضم ممثلي كليات المجتمع ، ولا أظن أن مع الاحترام والتقدير لكليات المجتمع أن تكون مقدمه عن الجامعات التي تمنح البكالوريوس وربما في المستقبل أكثر من ذلك .

هكذا من الأشغال

ولهذه الاسباب وغيرها كان لابد من طرح هذا التعديل بخض النظر عن الصيغة التي يراها المجلس بعد ان يتم التعديل ، هل يكون هناك ممثلون لهذه الجامعات ، باعتبار ان عددها عدد كبير ، ولا يجوز لنا الحقيقة ان نتعذر او نعتذر عن هذا ولهذه الاعتبارات وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

فقط من ناحيه التزامنا في الدستور ان حكم الدستور في هكذا مواضيع ، بان كل اقتراح يحال على اللجنة المختصة في المجلس لبدء الرأي ، فان رأي المجلس قبول الاقتراح بعد ان تبدي اللجنة رأيها في ذلك ، فحكما الاقتراح يحال الى اللجنة المختصة هذا ما افهمه انا من مادة (٩٥) من الدستور ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم :

سيدي علارة على ذلك قانون التعليم العالي موجود لدى لجنة التربية والتعليم ، وبالتالي لا حاجة لاحالته للحكومة ، يحال الى اللجنة القانونية فان درسته فهي صاحبة حق بأن تضيف ماتراه الى قانون المعارف بين يديها مما يجعل الطريق اقصر وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

هل يرى المجلس الكريم احالته للجنة

القانونية ؟

موافقه .

السيد الامين العام

٦ - الاقتراحات برغبة :

١. اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج بشأن تعويم توزيع خطوط الحافلات الصغيرة والكبيرة لتصبح مجالاً مفتوحاً للاستثمار .

٢. اقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن شق طريق ما بين بلدية الرصيفة وجسر عين غزال ماراً من بساتين الرصيفة .

٣. اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن تزويد مستشفى الأمير فيصل في الرصيفة بجهاز التصوير الطبقي المحوري وجهاز قسرة القلب .

٤. اقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، بشأن كهربية حي السعادة / وادي السير وكذلك ايصال الطريق لهذا الحي .

٥. اقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، بشأن تخفيض بدل السبل الى نصف المقرر لاراضي الخزينة التابعة لبلديتي الزرقاء والرصيفة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الموافق ١٩٩٥/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٧)

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

كشرت الشكاوي والملاحظات حول توزيع خطوط الحافلات الصغيرة منها والكبيرة .

أقترح تعويم هذه المسألة والغاء هذه الامتيازات لتصبح مجالاً مفتوحاً للاستثمار يحكمه التنازل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد احمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الموافق ١٩٩٥/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٨)

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

أقترح شق طريق مار من بساتين الرصيفة يربط بين بلدية الرصيفة وجسر عين غزال ، اختصاراً للمسافة وتخفيفاً لضغط السير عن الطريق القديم المار من مخيم حطين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد احمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الموافق ١٩٩٥/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٩)

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

أقترح تزويد مستشفى الأمير فيصل في الرصيفة بالأجهزة الطبية التالية :

١ - جهاز التصوير الطبقي المحوري C-T scan

٢ - جهاز قسرة القلب " تمبيل القلب " Coth . apurtrs

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد احمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ ١٣/ربيع/١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (١٠)

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

ان حي السعادة / في منطقة وادي السير التابع لمجلس قروي الدبه لا يوجد فيه كهربية وليس له طريق يصل الى هذا الحي . اقترح القيام بكهربية هذا الحي على حساب كهربية الريف ، كما اقترح شق طريق آلية من خلال دور امانة عمان الكبرى في ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (١١)

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس المقرر :

نص الاقتراح :

لقد وافق مجلس الوزراء على تفويض اراضي الخزينة لراضعي اليد عليها في الأحواض الداخلة في تنظيم بلديتي الزرقاء والرصيفة من اجل تطويقها بأسعار متفاوتة ومرتفعة ، وكان الاقبال على التسجيل ضعيفاً جداً السبب ارتفاع بدل المثل وتدني مستوى المعيشة في تلك المناطق ، اقترح تخفيض بدل المثل الى نصف المقرر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . محمد الحاج

معالي رئيس المجلس :

كما جرت العادة هل تروا احالة هذه الاقتراحات الى اللجنة الادارية . موافقه .

السيد الامين العام

٧ - استكمال البحث في قرار اللجنة

القانونية رقم (٥) تاريخ ١٦/٩/١٩٩٥

والمتمم الاقتراح المتعلق بتعديل النظام

الداخلي لمجلس النواب .

(القرار موزع في الجلسة الخامسة)

معالي رئيس المجلس :

السيد مقرر اللجنة القانونية تفضل

السيد احمد الكساسبه

مقرر اللجنة القانونية

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة كما وردت في المشروع

و - رئاسة الجهاز الاداري للمجلس

قرار اللجنة القانونية ، موافقه

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟ موافقه .

المادة ككل بفروعها موافقه ؟ موافقه .

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٩) - للرئيس حق الاشتراك في

مناقشات المجلس ، وفي هذه الحالة يتخلى

عن كرسي الرئاسة ولا يعود اليه الا بعد

انتهاء النقاش وصدر قرار المجلس في

الموضوع منار البحث .

قرار اللجنة القانونية : موافقه .

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟ موافقه .

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٠)

أ - يتولى النائب الأول صلاحية رئيس

المجلس واختصاصاته في حالة غيابه او

تعذر قيامه بمهمته او اشتراكه في مناقشات

المجلس او عند بحث الاسئلة والاستجوابات

والاقتراحات التي يقدمها الرئيس باعتباره

نائباً في المجلس .

ب - يتولى النائب الثاني صلاحيه رئيس

المجلس واختصاصاته في حالة غيابه

الرئيس ونائبيه الاول او تعذر قيامهما

بمهمتهما او اشتراكهما في مناقشات

المجلس او بحث الاسئلة والاستجوابات

والاقتراحات التي يقدمانها باعتبارهما

نائبين في المجلس .

ج - اذا تغيب الرئيس ونائبيه او تعذر

عليهم القيام بمهامهم يتولى رئاسة المجلس

اكبر الاعضاء الحاضرين سنأ .

قرار اللجنة القانونية . موافقه

معالي رئيس المجلس :

البند (أ) موافقه ؟ موافقه

البند (ب) موافقه ؟ موافقه .

البند (ج) الاستاذ خليل حدادين تفضل

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس . اقترح في حالة

تغيب الرئيس ونائبيه ان يتولى رئاسة

المجلس ليس اكبر الحاضرين سنأ بل

المساعد الاول وهو منتخب .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس فقط اود ان اوجه استفسار

لمعالي رئيس اللجنة او المقرر بالنسبة لأكبر

الاعضاء الحاضرين سنأ والا اكبر الاعضاء .

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة

السيد عبدالكريم الدغمي

رئيس اللجنة القانونية :

شكراً معالي الرئيس ، واضح ان اكبر

اعضاء الحاضرين سنأ ، لأننا لم نقل عن

فقدان المناصب بالنسبة للرئيس ونائبيه وانما

قلنا عن غيابهما او تعذر حضورهما لاسباب

معينه لا سمح الله كالمرض او السفر او غير

ذلك ، حتى يمكن ان يكون اكبر الاعضاء

سنأ غائب عن الجلسة فيتحول الرئاسة اكبر

الاعضاء الحاضرين سنأ ، يعني عالجتا كل

الاحتمالات التي ممكن ان تكون فأكبر

الاعضاء الحاضرين سنأ يتولى الرئاسة في

حالة غياب هؤلاء . وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري :

هو لهذا السبب بالذات انا سألت اذا كان

المقصود اكبر الحاضرين سنأ ، لأننا لا نتكلم

هنا عن جلسته واحده ولكن نتكلم عن تعذر

الرئيس ونوابه المشاركه لسبب ما او عدم

تمكنتهما من القيام بمهامهم ، قد يكون

اللائق اكبر الاعضاء سنأ لأنه قد تستمر

لفترة اطول من جلسته واحده ، على كل حال

فقط ملاحظه حتى ننتبه لها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ محمد ذويب

السيد محمد الذويب :

سيدي بالنسبة لملاحظة الاستاذ خليل

لا نستطيع ان نضع احد المساعد الاول لان

المساعدين الاثنين الا يوجد مساعد اول او

مساعد ثاني وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

يا سيدي هذه الماده تتحدث عن حالة

متصوره ، وهي تتحدث عن جلسته اذا اردنا

، لانك تتحدث عن ثلاثة غياب ، او تعذر

قيامه بمهامه او لمناقشة مواضيع بصفتهم

نواباً ، وبالتالي في هذه الحالة النادره الذي

سيرأس جلسته واحده الى ان يعود اليه ،

فلذلك قال الحاضرين لانه قد يكون اكبر

الاعضاء سنأ ايضاً غائب ، فاذن هو يتحدث

عن حضور الجلسة فيرأس في تلك الجلسة

اكبر الاعضاء الحاضرين سنأ .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبدالله اخوارشيد

السيد عبدالله اخوارشيد :

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة كما تفضل زملاء هذه حالة نادرة الوقوع أولاً ، بالنسبة لكثير الأعضاء الحاضرين سناً هذا شيء منطقي الحقيقة ، انه قد لا يكون كبير الأعضاء حاضرين في جلسته ما ، ونحن وقد نتوقع غيابهما في جلسة أخرى الرئيس ونائبه ، لذلك بقاها كما هي صح ، اما بالنسبة لتولي رئاسة المجلس اكبر الأعضاء اعتقد ان هذا دستورياً ، ولا تستطيع مع احترامي لاقتراح زميلي خليل وارجو ان يسحب ان نضع هذا في يد المساعدين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الاستاذ هاشم الدباس :
الدكتور هاشم الدباس :

سيدي هذه الفقرة جاءت حشو ، انه لا يعقل ان يغيب الرئيس ونائبه في جلسته معينة ، واعتقد ان هذه لم تحدث في السابق ، لماذا توضع هنا وتصور تصورات قد لا تحدث ، يعني الرئيس شائب ونائبه غائبان يعني شيء من الخيال ، ولذلك ارى ان القانون يجب ان يكون مفهوم يجب ان يكون واقعي ، لا يتصور فيه تصورات غير معقولة ، ولذلك ارى ان تحذف هذه الفقرة كلياً .

معالي رئيس المجلس :
الاستاذ المكور

السيد عبد الرحمن المكور :

شكراً معالي الرئيس ، حقيقة ان الفقرة مع احترامي لرأي زميلي ضرورية وضرورية جداً وما دمنا نتعامل مع الاحتمالات فانا فقط اسأل معالي الرئيس اللجنة ، لتفترض جدلاً ان الذي رأس جلسته اليوم على سبيل المثال اكبر الحاضرين سناً وتعدر مجيئهم في جلسته قادمة ، كيف يتعامل المجلس وهل يبقى

نفسه ام نختار اكبر الحاضرين في الجلسه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

معالي الرئيس اعتقد ان الموضوع اخذ اكثر من حجه في النقاش أولاً .

ثانياً : ان الحشود ليس موجوداً الا في ذهن الزميل ، لان هذا النص موجود في الانظمة الداخلية لاغلبه المجلس ، ولم يوضع هذا النظام ولم يقر الا بعد ان اطلعنا على انظمة داخلية المجالس كثيره عريقه منها على سبيل المثال مجلس النواب اللبناني .

ثالثاً : انه من المتصور وليس من الخيال ان يغيب الرئيس وان يغيب النائب الاول وان يغيب النائب الثاني وقد حصل قبل فترة ان سافر رئيس المجلس على رأس وفد وسافر نائب الرئيس الاول على رأس وفد وكان ممكن ان يتعطل نائب الرئيس الثاني في الحضور الى الجلسة بسبب السفر الى عمان لانه يسكن خارج عمان كان ممكن ان يحصل بتشر في سيارته على الطريق وكان ممكن ان يتعطل لاي سبب من الاسباب ، وبالتالي كيف ستمر الجلسه هذا علاج لهذه الحالة ، هذا يكون اكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

بالنسبة للاخوه الذين يتسألون عن اكبر الحاضرين سناً ، فالنص ينطق بما فيه ، فأكبر الحاضرين سناً في هذه الجلسه قد لا يكون اكبر الحاضرين سناً في الجلسة القادمة وبالتالي اكبر الحاضرين سناً هو الذي يرأس حتى لو اختلف مع اختلاف

الجلسات واقترح ان نصوت على النص وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ ذيب انيس

السيد ذيب انيس :

اقترح معالي الرئيس ان تستبدل عبارة اكبر الأعضاء الحاضرين سناً بأن يكون بدلاً منها احد أعضاء اللجان المنتخبه وخير من يكون رئيس اللجنة وحسب الترتيب ، اللجنة القانونية ثم اللجنة الماليه ، حسب الترتيب في قوائم اللجان رئيس اللجنة بذلك اكبر الأعضاء سناً وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو :

شكراً معالي الرئيس ، هذه الصيغة مستقيمه جداً وغير وارد ما يقال ان هذا غير متوقع ، الله تعالى يقول « حتى يلج الجمل في سم الخياط » وهذا غير ممكن الا بمعجزه ، وهذه الصيغة تزيل كل الاحتمالات حتى لو غاب كل من ذكر يترك المجال لأن ينتخب المجلس اكبر الأعضاء سناً ، لذلك اقترح التصويت على هذه الصيغة لانها مستقيمه ورائيه .

اصوات : نثني على هذا .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور محمد الحاج

الدكتور محمد الحاج :

انما يتولى رئاسة المجلس بدل المجلس ، حتى لا يكون رئيساً للمجلس ، افرض رئيس المجلس غائب وهذا يرأس الجلسه ولا يصح رئيساً للمجلس .

معالي رئيس المجلس :

هناك اقترح من الاستاذ خليل حدادين وقد سحبه ، وهناك اقتراح الاستاذ هاشم الدباس والحقيقه هو ابعاد الاقتراحات وهو شطب الفقرة كلها ، من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح آخر بأن يرأس المجلس احد أعضاء اللجان المنتخبه تبعاً لتسلسلها في النظام الداخلي كما ذكر الزميل ذيب انيس ،

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

وهناك اقتراح من الدكتور محمد الحاج بأن تستبدل رئاسة المجلس برئاسة الجلسه ،

من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

من مع قرار اللجنة القانونية ؟

موافقه .

الماده ككل ، موافقه ؟

السيد المقرر :

الماده كما وردت في المشروع ، ماده (١١)

أ - يتولى المساعدان ، باشراف الرئيس الأمور التاليه :

١ . مراقبة تحضير محاضر الجلسات وخلصاتها .

٢ . تحرير محاضر الجلسات السريه وخلصاتها وتوقيعها .

٣ . رصد نتائج الاقتراح في المجلس .

٤ . قيد اسماء طالبي الكلام حسب ترتيب طلباتهم .

٥ . الإشراف على الأمور المتعلقه بحفظ النظام اثناء الجلسات .

٦ . القيام بما يطلبه منهما الرئيس تنفيذا لاختصاصاته .

ب - اذا تغيب المساعدان او احدهما عن الجلسة يكلف الرئيس من النواب الحاضرين من يقوم بمهام الغائب .
قرار اللجنة

موافقة .

معالي رئيس المجلس :

الفقرة (أ) يفرونها : موافقة

الفقرة (ب) : موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ١٢ - يتولى مكتب المجلس الصلاحيات التالية ، بالإضافة لما هو منصوص عليه في هذا النظام :-

أ - وضع جدول أعمال كل جلسة من جلسات المجلس .

ب - دراسة الاعتراضات حول محاضر الجلسات وخلصاتها وتبجيح الاقتراح ، والفصل بها .

ج - دراسة العرائض والشكاوي المقدمة للمجلس والبت بها .

د - تشكيل الوفود التي تمثل المجلس واختيار روائسها الا اذا كان الرئيس او احد نائبيه من اعضائها فتكون له الرئاسة .

هـ - اعداد موازنة المجلس السنوية والاشراف على تنفيذها .

و - اقرار الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للمجلس ووضع كادرها الوظيفي .

قرار اللجنة

المادة ١٢ - موافقة بعد :

- شطب الفقرة (أ) واعادة ترقيم الفقرات بعدها .

- شطب عبارة (والفصل لها) الواردة في الفقرة (ب) من المشروع والتي اصبحت (أ) والاستعاضة عنها بعبارة (والتحقيق بها واصدار القرار المناسب) .

- شطب عبارة (والبت بها) الواردة في الفقرة (ج) من المشروع والتي اصبحت (ب) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (واتخاذ الاجراء المناسب بشأنها بما في ذلك احوالها إلى احدى اللجان) .

وهناك مخالفة على هذه المادة لكن اعتقد ان المخالفة اصبحت بعد ان عدل امراء السر بمساعدين اصبحت لا مبرر لوجودها لان هذه المخالفة فقط على هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس :

كما ذكر سعادة المقرر بان المخالفة قد تمت الموافقة عليها بالمجلس او الابقاء على مصطلح المساعدان بدل امين السر ، البند (١) ، الاستاذ ذيب انيس .

السيد ذيب انيس : معالي الرئيس فيه تناقض وتضارب في الفقرة (ج) المادة (٨) وبين الفقرة (أ) في المادة (١٢) حول : وضع جدول اعمال الجلسة .

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة شطبها ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم :

اعتقد انه لا حاجة للتصويت ، فقد صوتنا في المادة (٨) على نقلها ووضعها هناك ولا نعد عن قرارنا ، فقد صوتنا هناك ولذلك اتفقنا على الرئاسة الجليله ان تقرول انها مشطوبه حكماً .

معالي رئيس المجلس :
من مع قرار الشطب ؟ موافقة .

قرار اللجنة حول الفقرة (ب) ، الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات
بسم الله الرحمن الرحيم

نعترض على ما جاء بالفقرة (ب) من المادة (١٢) والتي تنص على اعطاء صلاحية دراسة تبجيح الاقتراح ، والفصل بها ونعتقد ان في ذلك اعتداء على صلاحيات المجلس ، بنفس الوقت نرى ان هذا الامر خطير للغاية ومن الممكن ان يكون له نتائج تؤثر جوهرياً على اعمال المجلس ، لذلك نقترح اعطاء صلاحية دراسة تبجيح الاقتراح والتنسيب بالتنسيب للمجلس عليه ان يوافق على هذا التنسيب او يرفضه وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً دكتور ، الاستاذ عبيد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم :

احب ان اختلف مع نسيبي بتاتا فقط اعتقد اننا سنصل الى نقطة غير منطقية ، المجلس اختلف على التصويت فكيف يصوت على اختلافه ؟

طعن بالاقتراح فتعيد الرئاسة الاقتراح فطعن بالاقتراح اين تنتهي ؟ ما معنى ذلك ؟ الحل هو ان تكون هناك هيئة قادرة على ان تبت في هذا الاقتراح ان الاصل فيه ان المجلس وصل الى نقطة واغلقت امامه الحديث فمكتب المجلس يقول ان التصويت كان بأسلوب صحيح ام لم يكن لان المجلس ما استطاع ان يحسم ذلك فالاختلاف هو في

المجلس وشكراً سيدي الرئيس .
معالي رئيس المجلس :
الدكتور همام سعيد
الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة لابد ان يعود الامر للمجلس ، لان موضوع الاقتراح اذا جرى اي نوع من الاقتراحات داخل المجلس ، ثم جئت انا كأحد أعضاء المجلس فاعتترضت على هذا الاقتراح ، سوف يذهب الاعتراض الى مكتب المجلس ، هذا المكتب الحقيقة اذا كلف بالبت واعطاء النتيجة ، معنى ذلك اننا جعلنا مجموعته قليلة من أعضاء المجلس ثبت في امر فعلاً مفصلي ومهم ودقيق ويؤثر على اعمال المجلس ، لابد ان يكون الامر بالتنسيب فقط ، ان ينسب مكتب المجلس الى المجلس مره اخرى وعندئذ لا تصور ان الامر سيختلف عليه في المجلس ، التصويت هو الذي سيبت في الامر وكثير من القضايا يا فسيما يتعلق بالمعضويه والطعونات الى آخر ذلك ، تأتي للمجلس والمجلس هو الذي يبت في هذه المسألة ، لذلك البت يجب ان يكون في النهسايه للمجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبد الهادي المجالي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس ، حقيقة ان الوضع الحالي الذي يبت في هذه القضايا هو الرئيس وحدث عندنا امثله كثيره وكان فيه اعتراضات على التصويت وكان الرئيس يبت فيها ، في هذه المادة تطور الموضوع الى ان يبت فيها المكتب من (خمسة) ولم يتم

كلنا من المأهول

في المادة الفصل فيها وانما التحقيق بها
واصدار القرار المناسب ، وهناك اختلاف في
قرار مناسب ان تعود للمجلس ، العوده
للمجلس من احد القرارات التي يمكن لهذا
المكتب ان يتخذ ، ولذلك انا اعتقد ان
وجودها ضروري وهو افضل من الوضع الحالي
وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك الاستاذ بسام حدادين
السيد بسام حدادين :

شكراً معالي الرئيس ، انا اخالف الزميل
عبد الهادي المجالي فيما ذهب اليه ووافق
على ما تفضل به الزميل ابو محمد والزميل
همام سعيد ، حيث لا يجوز ان نحيل
صلاحياتنا كمجلس الى هيئة مصغره تأخذ
على عاتقها البت في قضايا اجرائيه مهمه
للفايه . ليس واقع الحال ان رئيس المجلس
هو الذي يبت في هذه الخلافات ، مرات عديده
كان احد الزملاء يطعن ويشير ملاحظات على
العد مشلاً كان يأخذ رأي المجلس ويعاد
التصويت مره اخرى للتيتقن من العد ، انا
اعتقد ان المخاطر التي اشار اليها الزميل
طبيشات جديده جداً وتؤثر كشيء على
صلاحيات المجلس وواقعه ، ادعو الزملاء
الكرام ان يأخذوا ذلك بعين الاعتبار وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الاستاذ عبد الله النصور
الدكتور عبد الله النصور :

سيد الرئيس جيد ان المجلس يأخذ قرار
حول اعتماله ، يعني من الشيء الرائع ان
المجلس يأخذ قرار حول عمله هو ، صاحب
السياده على عمله ، انا اخطئ اذا احيل
الفصل بنتيجة اقتراع او باعراض او بالتبطل

عمل ان يعتبر هذا تكتيكاً ادارياً لاستعماله
احياناً لاغراض تأجيل الجلسه او رفعها او
تغيير النقاش او تجميع اكثريه او استدعاء
غائبين ، هذه من الاساليب النيابيه المعمول
بها حقيقه هي مشروعه ولكن من شأنها رغم
وجاهتها ان تعمق عمل المجلس ، ونخشى ان
تكون هذه عمليه تبطئ عمل المجلس
وتؤجله ، ولذلك رغم وجاهتها فهي تأخير
لعمل المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً الاستاذ عبدالله اخوارشيد
السيد عبدالله اخوارشيد :

شكراً معالي الرئيس ، كل الملاحظات
من وجهتي نظر للزملاء هي وجيبه ، انما
يتقديري بانما ذهبت اليه اللجنة القانونيه
في التعديل على هذه الفقره هو منطقي لا بعد
الحدود ، والحد الذي ابداه بعض الزملاء من
ان ذلك قد يعيق اعمال المجلس والى ان
يجتمع المكتب ويبت ويقدم تقرير الى
المجلس هذه امور واقعه وهناك امور خلافيه
قد يتقدم احد الاعضاء ويقول انا اطعن
بصحة الاقتراع الرئيس له الصلاحيه المطلقة
بأن يبين البيان فوراً واذا اختلف المجلس
قسم كذا وقسم كذا فكذلك مكتب المجلس
بالتحقيق واصدار القرار والقرار لا يمنع
المجلس من ولايته بالموافقته على هذا
القرار او نقضه او اعادته فلذلك انا ارى انه
من الانسب بقاء ما تقدمت به اللجنة وكل
المحاذير لا يخشاه الزملاء لانها امور
منطقية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الاستاذ حمزه منصور
السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس ، نحن نتحدث هنا
عن قرار لان الفصل بشأن الاعتراضات هو
قرار ، وقرار المجلس لا يكون الا بموافقة
المجلس نحن في بداية كل جلسه تقر محضر
السابق بطريقه او باخرى ، فكيف حينما
تكون هنالك اعتراضات وبالتالي انا اقول
المكتب يقدم تنسيبه والقرار للمجلس وانا
مع المخالفه والمخالفين المحترمين .

معالي رئيس المجلس :
الشيخ عبد الباقي جمو
السيد عبد الباقي جمو :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان هذه
الفقره مستقيمه ، وهل للمجلس ان يعترض
بعد ان يقتصر مرتين وتظهر النتائج ، ان
يتدخل حتى تبقى الامور مستمره ولا تنتهي .
اعتقد ان هذه الفقره مستقيمه واقترح
التصويت عليها وشكراً .

اصوات : تشي على هذا
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ عبدالهادي المجالي
السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس ، يعني رد على اخي
ابو زهير ، واجمل ان هذه اللجنة سوف تبحث
في كل شيء يدور في الجلسه ، حقيقه ان
الماده تقول :

دراسه الاعتراضات حول محاضر الجلسات
والتحقق منها يأتي من تفرغ ، ويتم عمله
الالي وخلاصتها ونتيجه الاقتراع حالتين فقط
ولم نتحدث الماده عن كل ما يجري في داخل
المجلس حول قضايا اللي ممكن ان يحدث
خلاف .

الان الرئيس يتخذ القرار فيه ، والان
توسع القرار لأن تصبح مكتب المجلس

وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الدكتور القضاء
الدكتور احمد القضاء :

عندما ينتخب المجلس مكتبه الدائم
يضع ثقته بهذا المكتب وما احسب ان هذا
المكتب يتواطأ لا سمح الله على مصلحه
المجلس ، ولذلك انا مع قرار اللجنة
القانونيه ، حيث ان هذا القرار لم يعطي
البت نهائياً للمكتب الدائم فأن ارتأي
المكتب الدائم ان يرجع للمجلس في بعض
الاحيان فقد اعطي المجال وشكراً معالي
الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور عبدالله النصور
الدكتور عبدالله النصور :

سيد الرئيس ، مافي شك انني كنت
غمضاً تماماً .

معالي رئيس المجلس :
ارجو عدم ذكر الاسماء

الدكتور عبد الله النصور :

ولا ابو عصام ، سيدي اذا تكرمت ان
اقرأ هذه الفسقره ونحن نتكلم عن مكتب
المجلس .
دراسه الاعتراضات حول محاضر

الجلسات .
هذا عمل مكتب المجلس لا مراء فيه .
وخلاصاتها هذا عمل مكتب المجلس
ونتيجه الاقتراع وهنا جاءت المشكله ،
والاقتراع نوعان الاقتراع التي يجري في
القاعه بعد لحظه كل تصويت ولا اعتقد ان
الذي صاغ هذا النظام ، يقصد ان المكتب
سيخرج الى الخارج لينظر في الاعتراض

هذا من الماحول

ويبت في كيف صوتنا وبالعقد ثم يعود إلينا لنبذلنا نتيجة عمله ، ليس هذا المقصود ، المقصود نتيجة الاقتراح المتحدث عنها في اختيار رئيس المجلس ونائب الرئيس وكيف تحفظ أوراق الاقتراح فالمكتب ينظر في مثل هذا ، إنما من يظن أنه إذا قلت لا يا معالي الرئيس العد ليس صحيح مش صحيح ، بتروح تفتح القشرة (أ) وتقول طيب ، الصلاحيه في البت لهذا الامر هو للمكتب ، اسمحوا لنا ان نخرج بره ونخبركم مش هذا المقصود ، هل هذا المقصود ؟

ان كان هذا المقصود هذا شيء غير علمي انه كل ما نختلف على الاقتراح يا تخرجوا بره الى غرفة وتقول نخبركم ليس هذا المقصود ، المقصود هو الاقتراح اذا واجد مثل نائب الرئيس احب ان يعيد فرز الأوراق هذا مقصود جيد .

لكن حقيقه هذا شيء مش معقول وان نقول لكم اخرجوا بره وخبرونا كيف صوتنا ، هذا النص يؤدي الى ذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الاستاذ عبد الرؤوف
معالي نائب رئيس الوزراء وزير
التربية والتعليم :

هذا هو ما ذهب اليه النظام وهو ما يقوله الاخ عبدالله ، ما ذهب اليه النظام في اقتراحه وفي تصويت واذا سمحوا الاخوان في المجلس ، في هذا النظام ذلك اسمه تصويت في الجلسة وليس اسمه اقتراح ، هنا المحكي على ايد انتخبات تجري سواء للرئيس ولنائبه ولمساعديه وللجان ولرئيسه اللجان ولكل هذا اسمه اقتراح ، لو حاول اخوانا ان يرجعوا الى الفصل التاليه اسمه ذلك اسمه

التصويت وليس الاقتراح ، الاقتراح هو الانتخاب ، وهذه الماده لا تنصرف الا الى الانتخاب ، اخوانا فهموها باسلوب اخر ، وارده ياسيدي فصل كامل اسمه التصويت الفصل الثامن الماده (٧٥) اسمه التصويت في المجلس ، وانا اتفق مع الاخ عبدالله .

معالي رئيس المجلس :

هناك قرار للجنة وهناك اقتراح اخر اقترحه الاخوان اللي لهم تحفظ على القرار ، ساطرح هذه الاقتراحات تبعاً بعد هذا الشرح من كافة الزملاء والتعليقات ، اعتقد الامر صار جيداً .

بداية تحفظ الزملاء وهو اعطاء صلاحية دراسة نتيجة الاقتراح والتنسيب بالنتيجة للمجلس الذي عليه ان يوافق على هذا التنسيب او يرفضه من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الاخر هو قرار اللجنة من مع قرار اللجنة ؟ ، اكثرية واضحة .
الاستاذ عبدالله اخوارشيد للتوضيح فقط .

السيد عبدالله اخو ارشيد :
بالنسبة للزميل بالاقتراح والتصويت وبالنسبة للرئيس وكذا ، الحقيقه بالماده (١٣) هذه امور مثبتت فيها وماقيه مكتب مجلس ، رئيس من وثلاث نواب ولجنة تفصيل بالانتخاب ، وهذا موجود عندك هنا .

معالي رئيس المجلس :
على كل حال صوتنا على هذا ، ارفع الجلسة لمدى ربع ساعه للاستراحه

((رفعت الجلسة للاستراحه))

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل لنعود لاستئناف الجلسة ، الزملاء الافاضل فقط ارد ان انوه اننا ولغاياه ان نبدأ في هذه الجلسة تأخرت عن الاستراحه نصف ساعه بالإضافة الى الربع الساعه ، ارجو من الزملاء ان نلتزم في موعد اعادة استئناف الجلسة وشكراً لكم ، السيد المقرر .

السيد المقرر

د - تشكيل الوفود التي تمثل المجلس واختيار رؤسائها الا اذا كان للرئيس او احد نائبيه من اعضائها فتكون له الرئاسة .

تصبح هذه ترقيمها (ج)

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس ، وليعذرني اخواني اذا اضفت الجملة التاليه : تشكيل وفود وفق اسس موضوعيه .

واؤكد على قولي وفق اسس موضوعيه لان معاليكم يعلم انا وجهت اربع مذكرات للرئاسة الجليله ، احتج فيها على تشكيل وفود حيث ظلمت في هذا المجلس عدد من زملائكم النواب الذين بعضهم لم يذهب في وفد واحد وبعضهم ذهب في اربعة او خمسة وفود ، ولذلك اصر وفق اسس موضوعيه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

معالي الرئيس مع تقديري لما تفضل به الشيخ حمزه منصور ولكن هذا نوع من الاجراءات التي لا تكتب ، نحن نقول يجب ان يكون كل شيء حسب اسس موضوعيه ، كل

نظام يوضع يجب ان يكون كل شيء حسب اسس موضوعيه ، كل نظام يوضع يجب ان يكون به اسس موضوعيه ، كل شيء يجب ان يكون عادلاً ، لكن ان يذكر ذلك في مواد النظام فهذا امر حقيقه مستغرب ولا يجوز وغير جائز وضعها في النظام ، ولكن نحن ندعو دائماً الى ان تكون الاسس موضوعيه للوفود وغير الوفود لاي شيء ان تكون الاسس موضوعيه والا لوضعنا كلة وفق اسس موضوعيه لا عداد موازنة المجلس الستويه وانا ارجو ان يكون اعداد الموازنه حسب اسس موضوعيه ، وقرار الهيكل التنظيمي للمديرية العامه لمجلس ارجو ان يكون القرار ايضاً ضمن اسس موضوعيه وانتخاب الرئيس ايضاً ان تنتخب ضمن اسس موضوعيه ، ولكن ذلك لا يذكر مع الاحترام الاقتراح زميلي الفاضل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

تسحب الاقتراح ؟

السيد حمزه منصور :

نعم

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس

الكريم ؟ موافقه ؟

السيد المقرر

السيد المقرر :

اصبحت القشرة (هـ) (د) بعد اعادة

الترقيم .

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة

السيد المقرر :

اصبحت القشرة (و) (هـ) بعد اعادة

هذا من الأصول

الترقيم .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الذويب

السيد محمد الذويب :

ياسيدي انا سؤالي للمقرر او لمعالي الرئيس وهو ما المقصود بالمديرية العامة للمجلس ؟ واين موضع الامانة العامة في هذا الوضع ؟

معالي رئيس المجلس :

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس ، المديرية العامة للمجلس هي في حقيقتها الامانة العامة للمجلس وبدلاً ان اقر المجلس الكريم الفقرة (و) من المادة (٨) :

رئيس مجلس النواب يرأس الجهاز الاداري للمجلس اصبح هناك جهاز اداري للمجلس يتكون من مديرية عامة وكادر وظيفي ويتولي المكتب اقرار الهيكل التنظيمي في هذه المديرية العامة للمجلس التي تغيرت اسمها من الامانة العامة الى المديرية العامة للمجلس وذلك جرياً على هدى ما تقوم به المجالس النيابية العربية وغيرها وهو نظام متطور ورأينا في اللجنة الاخذ به .

ولذلك وضع ان هنالك مديرية عامة للمجلس لها كادر وظيفي ورأسها رئيس المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ محمد داووديه

السيد محمد داووديه :

شكراً معالي الرئيس ، مادام الفصل قد تم والهدف تحقق والتسميات لا تقدم ولا تؤخر

في هذا الموضوع ، لماذا لا يبقى اقرار الهيكل التنظيمي للامانة العامة للمجلس نفس المعنى ويظل المصطلح القديم ويصبح التصور اشمل ان اقول الامانة العامة وليس المديرية العامة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالرزوق الروابده

معالي نائب رئيس الوزراء وقدر التعريب والتعليم :

شكراً سيدي الرئيس ، يذكر اخواني الكرام ان بعض المجالس النيابية ، الامين العام عضو في المجلس ، حتى نزيل هذا الغموض نستخدم تعيين مدير عام وفي نظامنا الاداري في الاردن ، الامين العام والمدير العام وظيفته متماثلة واحده ومن نفس السوية ، حتى لا تالة هذا الغموض ان الامين العام للمجلس ليس عضواً في المجلس ، واذا كركم نحن ثلثنا اميني سر حتى امين سر لم تقبلوا به والامين العام امين سر ، سويتوه مساعداً رئيس (Director General) مدير عام المجلس في يقيني للتعامل في المنطقة افضل من Secretery General قد توحى انه عضو في المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور محمد الحاج

الدكتور محمد الحاج :

الاستيضاح حقيقة هل انهم ان مجلس الاعيان ايضاً ستكون له مديرية عامه ؟ او ان المديرية العامة هذه لكل المجلس ؟ ما معنى المجلس هنا في التعريفات هل هو مجلس النواب او مجلس الامه ؟ اذا كان مجلس النواب كما ورد في التعريفات . ورد

في التعريفات انه مجلس النواب ، فهذا يعني ان هنالك ستكون مديرية عامه اخرى لمجلس الاعيان .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الهادي المجالي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس : يعني حتى لا تثير هذه المادة حساسياتها او اشكالياتها نقترح ان اقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري للمجلس ، ونحن في (و) رئاسة الجهاز ، المادة (٨) (و) :

رئاسة الجهاز الاداري للمجلس

يمكن هنا اقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري للمجلس ،

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس ، المجلس الكريم ابقي على مساعدين مصصوت خلاف ما هو مقترح عليه من امانة السير ، وصحيح انه اقر الفقرة (و) من المادة (٨) التي تتكلم عن رئاسة الجهاز الاداري للمجلس وبالتالي انا مع مساعدة الاخ محمد داووديه ، اقرار الهيكل التنظيمي للامانة العامة للمجلس ووضع كادرها الوظيفي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس ارجو ان اهدي ملاحظه لا تتعلق بهذه الفقرة مباشرة لكن لها علاقه ستاتي فيما بعد ، نتيجة التغيرات التي قمنا بها في هذا النظام الداخلي وما يترتب عليها من استقلال مالي واداري ، فلابد من وضع

تعليمات وانظمه منفصله تتعلق بالميزانيه وطريقه اداره المجلس مالياً وادارياً وكوادر موظفين ، النظام الحالي او مشروع النظام لا يوضع قواعد انتقاليه او فقرات انتقاليه تتعلق ببداية تطبيق هذا النظام او عندما تستكمل الانظمه او التعليمات الاخرى ، مع اقرار مثل هذه المادة لانه ان نتنبه انه في نهاية المشروع النظام لا بد ان تضع متى يبدأ سريان مفعول هذا النظام وان يكون بعد ان تستكمل الانظمه والتعليمات التي تتعلق بتنظيم العمل نتيجته التفسير الجديد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة للتعديلات التي تقدمت بها اللجنة الموقرة والمتعلقة بالامانة العامة ، فكما تعلمون ابها الساده ان اهمية الامانة العامة للمجلس ليس لها حدود ، خاصة بالنسبة لمجلسنا حيث اخذ نظامنا الدستوري بمبدأ المجلسين ، واي عمل تشريعي لا يقر من المجلسين ولا يعتبرنا اخذاً ، وعليه يجب ان يتصب جلي اهتمامنا على الاداره التي تستدعي وحدة المرجعيه ، ولهذا يجب الاهتمام على منصب امين عام واحد للمجلس يساعده في عمله مساعدين ، الاول لشؤون النواب والثاني لشؤون الاعيان ، وبذلك نقفادى اي خلاف قد يحصل بين الامانتين فيما لو تم الفصل سيما وان هناك امور دستوريه واخرى اداريه ذات صله وثيقه بمجلس الامه يشقيه اعياناً ونواباً ، وهناك العديد من الدول التي اخذت بهذا المبدأ في

هكذا من الأشغال

تعيين الأمين العام برتبة وراتب وزير يساعده في اداء مهامه موظفان ساميان لتسيير شؤون المجلسين ، كما ان موضوع الامين العام وتعيينه في بعض الدول يقر من المجلس ويتسبب منه ، ولذا ارجو من اخواني الاهتمام بهذا الموضوع والتفكير بجديده قبل اقرار هذه المادة كي لا تكون عرضه للانتقاد المستقبلي وتكون في حاله اقرارنا مسيئاً الفصل قد اوجدنا بانفسنا مجالاً لتنازع الاختصاص بين الامناء مما يستعكس سلباً على اداء المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان هذه الفترة اخذت من الوقت الكافي وادفع بوقت النقاش والتصويت عليها كما جات وشكراً .

اصوات : نثني على هذا

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبدالله اخوارشيد

السيد عبدالله اخوارشيد :

الحقيقة ان الموضوع لم ينتج ، وتفضل الزملاء واجد وجهتين النظر مختلفتين ، احد وجهات النظر يقول بابقاء الامانة العامة لمجلس الامه ككل ووضع مساعدين ، اعتقد بأن اللجنة القانونية قد طبقت الدستور تطبيقاً حرفياً .

معالي رئيس المجلس :

اخي عبدالله فقط مبرراتك او عدم قبول

وقف النقاش وبعدها نرى ان نصوت

السيد عبد الله اخوارشيد :

يصحح لي النظام ان اتكلم حتى ابين وجهة نظري .

معالي رئيس المجلس :

النظام يقول كالتالي : عند طلب احد الزملاء الدفع بوقف النقاش يعطى الحديث لمن مع وقف النقاش او ضد وقف النقاش لابداء مبرراته ثم يجري التصويت .

اذا قبل وقف النقاش كان به ، واذا رفض وقف النقاش عندها يفتح النقاش مره ثانيه ، اعطي مبرراتك لوقف النقاش اذا كان هناك مبررات .

السيد عبد الله اخوارشيد :

انا فقط قلت انه لم ينتج الموضوع لاني اريد ان ابين وجهة نظر حقيقيه ودستوريه في الموضوع بما ورد في اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

بعد ان استمعنا الى وجهه نظر الزميل الذي يعارض وقف النقاش مع اقتراح الاستاذ خليل حدادين بوقف النقاش ؟

اكثره .

هناك اقتراح بشطب المديرية العامة لتبقى اقتراح الهيكل التنظيمي للمجلس ووضع كادره الوظيفي .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الاخر استبدال كلمة المديرية العامة للمجلس بالامانة العامة للمجلس .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

من مع قرار اللجنة القانونية كما جات ؟

السيد الامين العام :

(٢٩) من (٤٥) .

معالي رئيس المجلس :

ونقر ، الساده ككل بقراءتها ، موافقه .

نقطة نظام شيخ جمو تفضل .

السيد عبد الباقي جمو :

شكراً معالي الرئيس ، هذا التصويت

السيد عبد الباقي جمو :

يا معالي الرئيس لا يجوز ان نصوت مره ثانيه على ما رفضه المجلس ، المجلس رفض ان تغير الامانة بالمديرية .

معالي رئيس المجلس :

معالي الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

العربيه والتعليم :

خلينا نرجع لنظامنا الاساسي ، الاصل

النظام الوارد وهذا النظام واللي يقول مديره

عامه هذا هو الاصل وليس الاصل الامانة

العامة ، الامانة العامة في نظام سابق ،

النظام المطروح للحوار مديره عامه ، اقترح

احد الزملاء تحويلها الى امانه عامه ، فسقط

الاقتراح اذن بقيت المديرية العامة ، سقط

الاقتراح مصصوت عليه ، وبما اخي اسأل

المجلس اقتراح الاخ حمزه .

معالي رئيس المجلس :

يا زملائنا الحديث مش ثنائي ، وقد

صوتنا عليها وبعدين تنفقوا انت ومعالي ابو

عصام على اللغة العربيه ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثالث : انتخاب مكتب المجلس

المادة ١٣ -

أ - يعين رئيس السن ثلاثة نواب

للاشراف على عملية الاقتراح .

ب - يطلب رئيس السن من كل مرشح

للمناسة ان يعلن ذلك ، ثم يعلن بدء عملية

الاقتراح .

ج - يدعو رئيس السن النواب الحاضرين

واحدا واحدا ، وتعطى لجنة الاشراف كلاً

منهم ورقة اقتراح واحد .

الاخير مخالف للنظام ، المجلس صوت ضد الاقتراح القاضي بتغيير المديرية بالامانة العامة ، وهذا يعني لفة انهم لم يوافقوا على تغيير اسم امين بمدير وعبد التصويت على هذا يعني ان المجلس صوت على ابقاء الاسم امانه وليست اداره ، ثم يصوت مره ثانيه على نفس المعنى بصيغه اخرى وهذا مخالف للنظام ، المجلس اقر ان تبقى الامانة امانه ، عندما قال :

اعترض على تغيير المديرية بالامانة

معالي رئيس المجلس :

انا بالبدايه طرح قبل التصويت الاخير

طرح اقتراح الشيخ حمزه منصور بأن تشطب

كلمة المديرية من القرار وتستعاض عنها

بكلمة الامانة العامة وهو لم ينجح ، في اخر

تصويت اللي طلبت التصويت عليه بالوقوف ،

اقرت على قرار اللجنة القانونية ، وقرار

اللجنة القانونية هو الموافقة على البند (و)

كما جاء ولا اعتقد ان هناك شبهه ابداً .

السيد عبد الباقي جمو :

فيه مخالفه للنظام ، اي اقتراح قدم ورفض

من المجلس يقبل بصيغه الفرض ، المجلس

رفض تغيير الامانة الى مديريةية ، الاقتراح

تغيير المديرية الامانة ، لمن كان هذا الاقتراح

لا اعلم ولكن المجلس رفض تغيير الامانة

وضع المديرية هذه صيغه عربيه صحيحة ،

واذا صوت على هذا لا يجوز ان يصوت على .

معالي رئيس المجلس :

يا شيخ عبد الباقي لفظ الامانة غير

موجوده في النص اللي موجود بين ايدينا على

الاطلاق ، وموجود بين ايدينا المديرية احد

الزملاء طلب شطب المديرية والاستعاضه عنها

بالامانة وصوتنا عليها ولم ينجح التصويت .

د - يكتب النائب اسم المرشح الذي يريد انتخابه رئيساً على ورقة الاقتراع ، في المعزل الخاص ، ويضع ورقة هذا في الصندوق الخاص وعلى رأى من الحضور .

معالي الرئيس المجلس :

- الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .
الفقرة (ب) موافقة ؟ موافقة .
الفقرة (ج) موافقة ؟ موافقة .
الفقرة (د) موافقة ؟ موافقة .
المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة ١٤ -
أ - يعتبر فائزاً من احرز اكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين .

ب - اذا لم يحرز اي مرشح تلك الاكثية ، يعاد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلوا على اعلى الاصوات ، ويعتبر فائزاً من يحرز الاكثية النسبية ، واذا تساوت الاصوات يقتصر بينهما .
قرار اللجنة

المادة ١٤ - موافقة بعد :

أ - اضافة عبارة (بمنصب الرئيس) بعد عبارة (يعتبر فائزاً) .

ب - شطب عبارة (اكثية اصوات الاعضاء الحاضرين) والاستعاضة عنها بعبارة (الاكثية المطلقة للحاضرين) .

ب - شطب كلمة (يقتصر) والاستعاضة عنها (تجري القرعة) .

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة على الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .

قرار اللجنة على الفقرة (ب) ؟ موافقة .
المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة (١٥) يعلن رئيس السن نتيجة الانتخاب ويدعو الرئيس المنتخب الى تبوء كرسي الرئاسة .

قرار اللجنة . موافقة

معالي رئيس المجلس :

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة ١٦ -
أ - يجري انتخاب نائب الرئيس الأول والثاني بقائمة واحدة ويفوز المرشحان اللذان يحصلان على الاكثية النسبية .

ب - يجري انتخاب اميني السر بنفس الطريقة .

قرار اللجنة

المادة ١٦ - موافقة بعد :

أ - شطب عبارة (المرشحان اللذان يحصلان) والاستعاضة عنهما بعبارة (المرشح الذي يحصل) .

ب - اضافة عبارة (لكل منصب) الى اخر الفقرة (أ) .

ج - اضافة الفقرة (ج) بالنص التالي :
ج - عند تساوي الاصوات بين مرشحين او اكثر لنفس المنصب تجري القرعة بينهم .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور عبد الله النور

معالي الرئيس ازيد هذه الفقرة ولكن هناك شيء عني احب ان اتبه اليه ، لما تحدثنا عن الرئيس قلنا يرشح نفسه ، يعني هناك نص عليها ، مما يعني لايجوز ترشيح

بمحيث وضعنا الاكثية النسبية وليس الاكثية المطلقة وليس الاكثية النسبية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم :

ان كان يريح الزميل الدكتور عبد الله يجري انتخاب نائب الرئيس الاول والثاني بقائمة واحدة ويفوز المرشحان اللذان يحصلان على الاكثية النسبية ، حتى هذا الجزء يختلف عن انتخاب الرئيس لانه الرئيس فيه تكرار ، وتتبع باقي الاجراءات المتبعة في انتخاب الرئيس فيه تكرار ، وتتبع باقي الاجراءات المتبعة في انتخاب الرئيس ممكن اضافتها وساعتها في ترشيح وفي اوراق اقتراع وتتبع باقي الاجراءات المتبعة في انتخاب الرئيس اضافته . (أ) .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزة منصور

السيد حمزة منصور :

شكراً معالي الرئيس ، انا سأنحو منه منحا آخر غير الذي تكلم به الاخوه الافاضل وسؤالي هنا للجنة القانونية ممثلة برئيسها ومقررها .

هل ستضمن الورقة ان النائب الاول وتحتها النائب الثاني ام اننا سنكتب في هذه الورقة المرشحين لهذين المركزين فلان وفلان وبالتالي اكثرهما اصواتاً هو الذي سيحتل المرتبة الاولى ؟

انصور ان القضية فيها بعض الغموض وتحتاج الى ايضاح وشكراً .

الفائب ، وكما اتينا على نائب الرئيس لم نتحدث الا عن انه في قائمة واحدة ، ولكن بقية الاسلوب يتادي واحداً واحداً وانه يرشح نفسه هذا لم يذكر ، ولما اتينا على الفقرة (ب) اميني السر واللي هم رجعوا مساعدين قال بنفس الطريقة ، ولما تكلمنا عن اميني السر شيء سليم ، ولما تكلمنا عن نائب الرئيس شيء منقوص ، ان لم اكن واضح سيدي الرئيس هل كنت واضحاً ، يس قائم في قائمه واحد عن نائبين وما قال تجري بنفس الطريقة المتعلقة بالرئيس ، لازم يقال في (أ) يجري انتخاب نائب الرئيس الاول والثاني بنفس الطريقة ونستمر بقائمة واحدة ويفوز المرشحان ، تبقى كما هي لكن هذا فيه اخلال ليس كذلك .

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة اننا لا نتكلم عن طريقه الانتخاب وانما نتكلم عن الاقتراع يجري انتخاب نائب الرئيس الاول والثاني بقائمة واحدة ، هو يريد بنفس الطريقة التي انتخب بها الرئيس ، نحن نقول لا ، الرئيس يجب ان يحصل على اكثية اصوات الاعضاء الحاضرين ، يعتبر فائز الرئيس الذي يحصل على اغلبية الاصوات ، واذا لم يحصل اي مرشح على تلك الاكثية يعاد الانتخاب بين المرشحين ، اما في نائب الرئيس فوضعنا الاكثية النسبية ، ولذلك مش بنفس الطريقة ، اما من حيث الالية انه يدعو رئيس السن الذي تبوء يدعو النواب الى وضع الاوراق فهذا امر مفروض انه يدعوهم ويصوتو في بنفس الكيفية ، لكننا غيرنا الطريقة

هكذا من المثل

معالي رئيس المجلس :

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

ياسيدي اللجنة استدركت ذلك والحقيقة تنبعت الى النقطة التي اثارها الاستاذ ابو عصام ولذلك وضعت عبارته لكل منصب الى اخر المقرر كما تلاحظ في قرار اللجنة ، بحيث يصبح النص كما يلي :

يجري انتخاب نائب الرئيس الاول والثاني في قسائمة واحدة ويفوز المرشح بـ (المرشحان) الذي يحصل على الاكثريه النسبيه لكل منصب .

وهذا يعني ضمناً أن الورقة سيكون مكتوب بها النائب الاول والنائب الثاني ، والذي يترشح سيترشح للنائب الاول وسيترشح للنائب الثاني تحديداً ولا يحق لك انتخاب اي شخص من موقع النائب الثاني للنائب الاول او غير ذلك .

اعتقد ان ذلك واضحاً وبعد الاضافه اللي اقترحها ابو عصام والتي اناشيفها زيادة في التوضيح بعد كلمه لكل منصب ، ان نضيف بنفس الكيفية التي انتخب بها الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان وجود انتخاب الناخبين في ورقه واحده سيسبب اشكال عن لمرز الاصوات او قراة الاصوات وتنجيلها على اللوحه فلذلك اقترح ان تبقى الطريقه القديمه افضل من الطريقه الجديده لان هذا فعلاً سيسبب اشكالاً عند قراة الورقة وفكرنا :

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ داوديه

السيد محمد داوديه :

شكراً معالي الرئيس ، يعني ما فيه مشكله وبدي اضرب مثل في انتخابات نقابة الصحفيين فيه ثلاث فئات :

محروين

اصحاب صحف

وقطاع عام وقطاع خاص

ثلاثة ثلاثة ثلاثة على نفس الورقة ويوضع لكل فئة ، ويوضع تحت كل فئة ثلاثة التي يختارهم الناخب وما يصير مشكله رغم انهم تسعه يكونوا .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس ، أؤيد ماجاء على لسان الزميل عبد موسى النهار ولكن لسبب اخر بعيد كلياً عن السبب الذي اوردته الزميل .

الرئيس والنائب الاول للرئيس والنائب الثاني وكلنا نعرف ان كل مجالس الامه واي مجلس نواب في الدنيا فيه معارضة والمعارضة تصبح اغلبيه والاغلبيه تصيح معارضة ، وانا اعتقد انه يجب ان تبقى الاقتراع للناخبين الاول والثاني كلاً على حده لنسب وتأخذ الانتخابات الاخيره ، وانا اعتقد لو ان الزميل العكور من المعارضة ينجح ككاتب اول لما ترشحت لنائب ثاني ، ولذلك لان المكتب الدائم للمجلس تمثيل النواب ان كان اغلبيه او معارضة او اقلية يجب ان يورد في مثل هذا المكتب ولذلك ولتخل هذا الاعتبار اقترح ان تبقى اقتراعات النائب الاول والثاني كلاً على افراد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور شنيكات

الدكتور مصطفى شنيكات :

الحقيقه انا اثني على كلام الزميل خليل حدادين بأن يجري انتخاب نائب الرئيس الاول والثاني كل على حده ، وايضاً اضيف على الاكثريه المطلقه وليس النسبيه ، ولأجل مبررات كثيره حقيقه .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربيه والتعليم :

اذا قلت الاكثريه المطلقه للحاضرين والاكثريه النسبيه نفس المعنى والتي في ذهن الاخ مصطفى شيء ثاني ، الاسلوب القديم في انتخاب الرئيس غيرنا الان ، كان الاكثريه المطلقه من الاعضاء غائباً وحاضراً ، يعني اذا ما حصل على (٤١) صوت ما بينجح الان لا واذا سمحوا لالاخوان الاكثريه المطلقه للحاضرين ، واذا الحاضر (٧٠) (٣٦) ينجح ، وارجوك ان تقرأ المادة اللي اقريناها يعتبر فائزاً بمنصب الرئيس من احرز اكثريه اصوات الاعضاء الحاضرين .

وهي واضحه .

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

يا سيدى الكلام اللي تكلم فيه معالي ابو عصام صحيح ، والذي اقريناه : ان من يفوز بمنصب الرئيس من حاز على الاكثريه المطلقه للحاضرين وليس للمجلس ككل .

معالي رئيس المجلس :

استاذ داوديه

السيد محمد داوديه :

يا سيدى في النظام القديم نفس النظام الحالي الاغلبيه المطلقه للحاضرين ، اللي ينتخب رئيس من قبل الاغلبيه المطلقه للحاضرين وليس الاغلبيه المطلقه لعدد اعضاء مجلس النواب .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ مصطفى

الدكتور مصطفى شنيكات :

شكراً معالي الرئيس ، ارجو ان اقدم هذا التوضيح ، بما معنى لو ترشح للنائب الاول اربع زملاء واخذوا أحدهم (٢٢) وواحد (١٩) وواحد (١٧) وواحد (١٥) ، في الاكثريه النسبيه (٢٢) ينجح ، وهذا الحقيقه يتنافى مع ترسيخ تقاليد اكثر ديمقراطيه واكثر مصلحه لمجلسنا الكريم .

وانا اؤكد على الاكثريه المطلقه وليست النسبيه ، ولان النسبيه ممكن ظروف اخرى تلعب فيها ولا تخدم مصلحه المجلس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الدويب

السيد محمد الدويب :

يا سيدى ان تكرمت لدي اقتراح بان نضع بدل هذه المادة هي المادة (١٢) من النظام القديم وهو :

يجري انتخاب النائبين واحداً واحداً بالطريقه التي جرت في انتخاب الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حماد ابو جاموس

السيد حماد ابو جاموس :

شكراً معالي الرئيس ، المادة (١٠) من النظام السابق في نهايتها بالنسبه للرئيس

كلنا من الأهل

الخلاف الذي صار بين معالي ابو عصام والاخ محمد داوديه الذي يحرز الاكثريه المطلقة اي مسا يزيد (بواحد) على نصف النواب الحاضرين ، يكون رئيساً وإذا لم تتوفر هذا الاكثريه يأخذ الاثنان.

هذه المساده الاولى ، في المساده الثانيه سيدي الرئيس انا اقترح ان يكون النائبان والمساعدان في ورقه واحده تسهيلاً لاعمالنا وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس :

اطرح الاقتراحات وابعد هذه الاقتراحات عما هو موجود بين يدينا هو العوده للنظام القديم ، والعوده للاليه في النظام القديم بموضوع انتخاب نائبين الرئيس الاول والثاني.

من مع العوده لاليه النظام القديم ؟ اكثره واضحه .

القره (ب) بالنسبه للمساعدين وهي نفس الاليه في النظام القديم انه بورقه واحده .

الاستاذ عبد الرؤوف تفضل

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الغريبه والتعليم :

في اللجنه القديمه لم يعد في موضوع ، قرار اللجنه القديمه لما تغيرت (أ) قال اثنين بنسب الطريقه ، الان اتم غيرتم (أ) وصار (ب) بدها تفسير وترجع للقديم ، وانا اعتقد ان افضل شيء كل القديم يا سيدي ونظّل عليه ، نرجع للماده (١٣) وتصبح (ب) في هذه الماده ، لانه تغيرت الاسلوب .

معالي رئيس المجلس :

انتخاب المساعدین بالطريقه القديمه والنظام المعمول به الان من مع هذا القرار ؟ موافقه .

اللجنه نقترح اضافته (ج) عند تساوي الاصوات بين مرشحين او اكثر لنفس المنصب تجري القرعه بينهم .

معالي الاستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الغريبه والتعليم :

يا سيدي لم يعد لها لزوم فيما يتعلق بالفقره (أ) ، لان الفقره (أ) مش وارده ، لكن الافضل بقاءها .

معالي رئيس المجلس :

موافقه على ابقاء (ج) ؟

الماده (أ) و(ب) و(ج) موافقه ؟ موافقه .

السيد المقرر :

الماده كما وردت في المشروع ، الماده ١٧- يحيط رئيس المجلس الملك ورئيس مجلس الاعيان ورئيس الوزراء باسماء اعضاء المكتب .

قرار اللجنه . موافقه

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه . الاستاذ رئيس اللجنه

السيد رئيس اللجنه :

يعني قبل ان يشرح سعادة المقرر الفصل الرابع اود ان اوضح لمعاليتكم والساده الزملاء بان هذا النظام يتألف من حوالي (١٦٠) ماده ، وطريقه النقاش وتلاوة المواد قد تأخذ منا وقتاً طويلاً ولدينا كم هائل من القوانين معالي الرئيس التي ستعرض على هذا المجلس ، انا اعتقد ان هذا النظام مهم وصحيح ، ويحتاج الى كثير من النقاش ، ولكن اقترح ان نغير الآليه بحيث في جلسه القادمه ابتداءً واليرم لا بأس من ان

دوله السيد طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس طريقه اداره الجلسات خاصه لقرارات الرئاسة فحضرته التي بتقرر كيف يتم اداره الجلسه وبالتالي كيف نناقش هذا القانون ، لكن ارجو اذا قررنا جلسات متعاليه وايضاً ان يكونا الزملاء موجودين ، ونحن الان (٤١) نائب ولا يجوز مناقشه هذا القانون الهام او النظام الهام في غياب نصف المجلس ، فارجو ان توجه لهم رجاء او طلب بالحضور والمواظبه وجلسات المجلس مقروه ومعروفه ونحن كلنا نلغي مواعيدنا في هذين اليومين ، وارجو من الرئاسة ان تتصرف على هذا الاساس .

معالي رئيس المجلس :

واضم رجائي لرجاءك دولة الاستاذ ابو نشأت ، الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الغريبه والتعليم :

يا سيدي اضافته لما تفضل به دولة ابو نشأت ، انا اعتقد ان علينا تطوير اسلوبنا في دراسة حتى القوانين العاديه ، لان مبدأ التساوه وبعد قليل سنتناول نظام القانون الاصيل ، ثم القانون المعدل ثم قرار اللجنه القانونيه او اية لجنه اخرى يشه المجلس بين هذه المواضيع فلا يصل الى قرار ، وهذا يحول بيننا وبين التحضير المسبق ، يصح الحديث عفو الخاطر ، في كل مجالس الدنيا اصبحت تلاوه امر غير وارد ، تأتي وتقول المساده الاولى من له اعتراض لا تحرم من النقاش ، لكنك لا تضع وقت المجلس في تلاوه لا تجدي ، يقرأ ثلاثة مواد احياناً تأخذ التلاوه فيها ربع ساعه وهي ليست المقصوده

تتلى المواد ماده ماده ولكني اقترح انه في جلسه القادمه فصاعداً ان نتيح اسلوب الفصل بحيث يقول المقرر مثلاً الفصل الرابع اسلوب الانتخاب في المجلس من له كلام على مواد الفصل الرابع وتناقش في المواد المختلف عليها والمواد المتفق عليها تمضي لان هذا النظام طويل واذا بقينا على الاسلوب التقليدي في مناقشته ، سيستغرق ذلك كما استغرق قانون العمل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

استاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً ومع تقدير الكبر لحرص اخينا ابي فيصل سواءً على النظام الداخلي او على القوانين الكثيره والملحه ، لكني اعتقد اننا امام تشريع وبالتالي نحن مضطرون ان نقرأ هذا النظام الداخلي ماده ماده وان لا نكتفي بالتعامل معه فصلاً فصلاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي الاستاذ منصور بن طريف

معالي وزير الزراعه : شكراً معالي الرئيس ، في الماده (١٧) اقترح ان تضاف كلمه جلالة الملك وكما وردت في النظام الحالي .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ داوديه

السيد محمد داوديه :

شكراً معالي الرئيس ، يعني اذا تأمران تخصص يوم طويل او جلسه خاصه لمناقشة النظام الداخلي ويجوز ان تحقق الغرض الذي يتحدث فيه الاستاذ الدغني والاستاذ منصور وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

هكذا من المراحل

كلية من المجلد

المسألة الأولى ولا يوقف النقاش الا وقتاً للاصول ، لكن ان تضيع الوقت في قراءه ، انا اعتقد انها ستقلل من انجاز المجلس وتتيح المجال لمن تأتي على باله فكره والاخ يقرأ اما الدراسة الجادة والتي فيها تحضير للنقاش ستقل ، اتمنى ان تتبع هذا المبدأ حتى للقوانين عندما يأتي بحثها .

معالي رئيس المجلس :
نطرح الرأي الاخر وهو ان رأيتم لغايات التسريع في ذلك ان تكون الجلسة طويلة يوم الاحد وهي مسائية واقرها المجلس ، وان رأيتم ان تكون صباحيه ومسائيه غايات الاسراع ، ثم الاليه لم تختلف عليها ماده ماده او فصل فصل ، الشيخ حمزه نقطه نظام .

السيد حمزه منصور :
شكراً يا سيدي وددت ان اعزز ما قلته قبل قليل من انه لا يجوز ان يناقش فصلاً فصلاً ، لاتنا نتعامل معه باعتباره نظاماً والماده (٤٥) من النظام الداخلي الذي مازلنا نحتكم اليه يقول بعد ان تقبل مواد مشروع القانون المعروض للبحث والمناقشه كل ماده لحديثها . وبالتالي لا يجوز ان ينظر اليه فصلاً فصلاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
الزميل هو طرحها من غايه الحرص على وقت المجلس وامكانيه التسريع وما دام هناك نقاش فمراجعة النظام الداخلي ، لكنني اطرح موضوع جلسة الاحد وان رغبتم ان تكون صباحيه او مسائيه وانا على استعداد لذلك .
الاستاذ طاهر المصري تفضل .
دولة السيد طاهر المصري ،
معالي الرئيس لمقط يدي اليه الرئاسة

الجليله بان يوم الاحد يجوز يصادف (٢٤) الشهر قد لا يكون مناسباً للعديدين ، والسند الماسويه ذكرنا هذه الملاحظه في المجلس ، قد يكون يوم اخر ان رأيتم ذلك مناسباً او مثلاً يوم الثلاثاء يوم كامل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
الاخ مقرر اللجنه السيد المقرر :
شكراً معالي الرئيس ، يعني الاخوه في اللجان الدائم خاصه اللجنه الماليه وتدرس قانون الموازنه الان واللجنه القانونيه اتفقوا على ان يكون الفتره الصباحيه للجان الدائم ، فلو كان في يوم اخر او اصبح يوم الاربعاء جلسة طويله صباحيه ومسائيه .

معالي الاستاذ هاشم الدباس
الدكتور هاشم الدباس :
حقيقه ان اللجنه الماليه تجتمع اربعه ايام ولما يكون المجلس غير مجتمع صباحاً ، ولذلك لا تستطيع وان هناك (١٩) نائب اعضاء في اللجنه ولا يمكن ان يكونوا حاضرين في هذا النقاش المهم ، وانا اؤيد ان يقرأ هذا النظام قراءه مستفيضه ان هذا النظام هو له اساس ياداه النائب ولا يمكن ان يسلق سلقاً لانه ستحتاج الرئاسة في اي وقت من الاوقات اذا ما اراد النائب ان يأخذ حريته في النظام الداخلي ، ولذلك ارى ان يدرس هذا النظام دراسه مستفيضه وان يأخذ كل نائب دوره في النقاش وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، سنبقى على جلسته الاحد مسائيه للاسياب التي ذكرها الاستاذ هاشم

والاستاذ طاهر ، وقد تكون جلسته الاربعاء جلسه طويله صباحيه ومسائيه ، السيد الامين العام . السيد الامين العام	٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمه . معالي رئيس المجلس ارفع الجلسة وشكراً لكم .
---	---

(انتهت الجلسة)

حكم خير
امين عام مجلس الامه
المهندس سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب